

ميتايل

تجارة مصر الخارجية

382:M99tA

ميخائيل، صالح .

تجارة مصر الخارجية .

382

M99tA

AP 5

57

JAFET LIB.

27 MAY 1978

تجارة مصر الخار حبة

سلسلة محاضرات أقيمت على طلببة السنة النهائية

بالمعهد العالي للعلوم المالية والتجارية

وزارة المعارف العمومية

صالح منخائيل

جامعة لندن

وكيل مصلحة التجارة

وزارة التجارة والصناعة



الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة

العدد ١٥



کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران
تأليف: ...
مجلد: ...

مجموعه کتب خطی و چاپی
تأليف: ...
مجلد: ...

کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

تأليف: ...
مجلد: ...



کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران
تأليف: ...
مجلد: ...

1351

کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران

نفس المؤلف :

فلسفة سقراط

٧

العالة الاجتماعية القومية والدولية

١٢

تطلب منه مكتبة النهضة المصرية

شارع عدلى باشا - القاهرة

فهرست المحاضرات

صفحة

	مقدمة المؤلف	
	ملاحظات عامة عن تطور الحالة الاقتصادية في مصر من عهد	
٣	الفرعنة للآكن	
١٥	تجارة الصادرات قبيل الحرب العالمية الثانية	
١٩	تجارة الواردات قبيل الحرب العالمية الثانية	
٢٤	تجارة مصر الخارجية أبان الحرب العالمية الثانية	
	الاجراءات الحكومية التي اتخذت لتنظيم الصادرات والواردات	
٣١	طبقاً لمقتضيات الحرب وظروف التموين	
٣٧	الميزان التجاري	
٣٨	مستقبل تجارة مصر الخارجية	
٤٧	تجارة مصر الخارجية من يناير إلى أكتوبر سنة ١٩٤٦	
٥٢	القطن وتجارة مصر الخارجية	
٦٤	تجارة الترانسيت (أى التجارة العابرة)	
٦٧	الحركة التجارية بين مصر والسودان	
٦٩	كيفية قراءة ومبحث احصاءات التجارة الخارجية	

تأريخ الخلفاء السبعة

الصفحة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

أما بعد

فإننا في هذا الكتاب نذكر أخبار الخلفاء السبعة من آل البيت عليهم السلام

وذلك من حيث كانوا في الدنيا من أئمة الهدى وأعلام النبوة

وذلك من حيث كانوا في الآخرة من رسل الله وأعلام النبوة

وذلك من حيث كانوا في الدنيا والآخرة من أئمة الهدى وأعلام النبوة

وذلك من حيث كانوا في الدنيا والآخرة من رسل الله وأعلام النبوة

وذلك من حيث كانوا في الدنيا والآخرة من أئمة الهدى وأعلام النبوة

وذلك من حيث كانوا في الدنيا والآخرة من رسل الله وأعلام النبوة

وذلك من حيث كانوا في الدنيا والآخرة من أئمة الهدى وأعلام النبوة

وذلك من حيث كانوا في الدنيا والآخرة من رسل الله وأعلام النبوة

وذلك من حيث كانوا في الدنيا والآخرة من أئمة الهدى وأعلام النبوة

وذلك من حيث كانوا في الدنيا والآخرة من رسل الله وأعلام النبوة

وذلك من حيث كانوا في الدنيا والآخرة من أئمة الهدى وأعلام النبوة

مقدمة المؤلف

بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٧ تشرفت بتلقى كتاب من حضرة صاحب العزة عبد اللطيف بك حسين حميد المعهد العالي للعلوم المالية والتجارية (وزارة المعارف العمومية) بأنه قد تقرر أن يطلب الى القاء سلسلة محاضرات عامة لطلبة السنة النهائية بالمعهد المذكور في تجارة مصر الخارجية في فترة شهرى فبراير ومارس سنة ١٩٤٧ .

فرحت بهذه الدعوى لأنها أتاحت لي فرصة المساهمة في تهذيب النشء من بنى وطنى عن طريق القاء المحاضرات فضلاً عن مساهمتي للثقافة عن طريق التأليف معبراً عن شكرى لحضرة المربي الفاضل حميد المعهد وعن اعجابى بغيرته على صالح الطلبة وحبهم لهم .

وقد قسمت هذه المحاضرات إلى مواضيع املتها ظروف التجارة الخارجية في الوقت الحاضر وهى . أولاً مقدمة تاريخية عن التطور الاقتصادى المصرى الى وقتنا هذا ثانياً تجارة مصر الخارجية قبل الحرب العالمية الثانية ثالثاً تلك التجارة ابان سنى الحرب رابعاً ما اتخذته الحكومة من اجراءات لتنظيم التعامل التجارى الخارجى ازاء ظروف الحرب خامساً مركز تلك التجارة بعد الحرب طبقاً لآخر احصاءات تجارية . سادساً تجارة الترانسيت سابعاً التبادل التجارى مع السودان ثامناً طريقة البحث فى احصاءات التجارة الخارجية . وقد خصصت محاضرة كاملة للقطن نظراً لأهميته العظمى فى تجارة مصر الخارجية .

وانى أود أن أسجل اغتباطى الشديد لما لمست من اشتياق الطلبة لاستيعاب هذه المعلومات الاقتصادية وقد دفعنى ذلك الى طبع هذه المحاضرات فى شكل كتاب يكون فى متناول الطلبة وغيرهم من المهتمين بالمسائل الاقتصادية بصفة عامة والتجارية بصفة خاصة .

وفقنا الله جميعا لخدمة الصالح العام في ظل وارشاد مولانا جلالة الملك
العظيم حفظه الله لشعبه المخلص في عز ومجد ورفاهية .

صالح مجانبیل

مارس سنة ١٩٤٧

وكيل مصلحة التجارة

وكيل مصلحة التجارة.

ملاحظات عامة عن تطور الحالة الاقتصادية

في مصر من عهد الفرعوننة للآن

لا يسع المتحدث عن أية ناحية من نواحي تطور حياتنا الاقتصادية سواء التجارية أو الصناعية أو العمرانية إلا أن يذكر كلمة عن التطور الاقتصادي من عهد عظمة مصر القديمة التي تعتبر بلا شك فريدة فيما امتازت به من خواص وماطرأ عليها بعد هذه العظمة من اضمحلال ثم عودة إلى النهوض فبالرغم من أنكم قد تسمعون في صدد محاضرات أخرى بعضاً مما سألقيه عليكم الآن فإن ذلك لن يثني عن بدء سلسلة محاضراتي عن تجارة مصر الخارجية بهذه المقدمة إذ في عهود عظمة مصر نجد عزاء على احتمال أوقات محنها كما نجد حافظاً قوياً على العمل على النهوض بها فاذا أردنا أن نحظى بالعظمة ونتمتع بحياة اقتصادية مرتفعة المستوى وجب علينا أن نمحو عار الخذلان بالجد والعمل وبالتضحية إذا لزم الحال كما حق لنا أن نُشيد بأوجه عظمتنا عند ما كانت لنا العظمة .

امتازت مصر القديمة بمدينة اقتصادية لا تعد لها مدنية في التاريخ ليس لأن قدماء المصريين كانوا مبتكرين ومخترعين في عبقرية لا مثيل لها فحسب بل لأن هذه المدينة أي المدينة الفرعونية قد صمرت طويلاً إذ ظلت زهاء أربعة آلاف سنة في حين أن جميع المدن التي تعاقبت بعدها لم تلبث إلا فترات قصيرة وقتية في تاريخ البشرية وقد تمكنت الارتقاء في سلم المدنية بهذه الدرجات العالية بفضل ما تمتعت به من سبلهم وطمانينة عيش حقبة كبيرة من الزمن في ظل قوتها وسطوتها وفي حماية صحراواتها وجبالها وبحارها فتمكنت من حسن استغلال مواردها الطبيعية الممتازة من خصوبة أرض ومن ثروة معدنية بعيدة عن الاعتداء الأجنبي أو الاضطراب الداخلي . ولتقدير عظمة مصر القديمة لسنا في حاجة إلى بحث أو إلى استنباط براهين

عقلية فيها هي في متناول كل منا مجموعات الآثار المصرية القديمة التي تـزخر بها المتاحف في مصر وها هي المعابد الأثرية العظيمة المنتشرة في البلاد من أقصاها إلى أقصاها وتلك هي أنقاض المدن القديمة التي اندثرت بمضى القرون والأجيال والبقايا الأثرية التي لا تحصى والتي تفوق ما عداها من آثار . كل هذه البراهين كافية منظورة ولمسوسة تُعبر في بيان ووضوح عن عظمة وحضارة مصر القديمة وتحوى متاحف أغلب عواصم الدول الكبرى الأجنبية دون استثناء على أقسام للآثار المصرية ولعلمها أهم أقسامها . ولا مغالاة في القول أن المدن التي تلت المدينة المصرية كلها مدينة للمدينة الفرعونية في حين أن المدينة الفرعونية غير مدينة لغيرها .

فالي قدماء المصريين يرجع الفضل في اختراع الآلات الزراعية التي لا يزال أحفادهم يستخدمونها حتى الآن كما أقاموا الجسور والخزانات وشقوا الترع وحولوا مجرى النيل لاستغلاله في شئون الري وأصلحوا مساحات واسعة لزراعتها .

وفي الصناعة تدل مخلفاتهم دلالة واضحة على أنهم برعوا في استغلال الحاجر وفي التعدين والصناعات المعدنية وفي بناء السفن ووسائل النقل البري والرسم والزخرفة وصناعة الألوان والصبغة والنحت وصناعة التماثيل بمختلف أنواعها وصناعة الفخار والزجاج والخزف والجبس والمصبع وصناعة الأحجار الكريمة والتطعيم والعاج والنجارة والأثاث والغزل والنسيج وغيرها من الصناعات الأخرى .

ولم تتميز الصناعة المصرية القديمة بمختلف أنواعها وتعدد ضروبها لسد حاجة المعيشة المنخفضة فحسب بل امتازت كذلك بدقتها ومتانتها وجمالها مما يضع الكثير منها فوق مثيلاتها .

أما فن العمارة في عهد قدماء المصريين فيحتاج إلى إشارة خاصة فقد جمعت مبانيهم الأثرية بين دقة الفن وروعة الشكل كما برعوا في دقة الحساب المعماري ولا شك أن الوصف ليحل عن ذكر محاسن الأبنية الفرعونية

القديمة مثل معبد الكرنك فهو شاهد صدق على ما باغته فنون الهندسة من الروعة والكمال الفنى وهنا يعجب المؤرخون كيف كان قدماء المصريين ينقلون الصخور الضخمة التى كان يتجاوز الواحد منها فى بعض الأحيان ٥٠ طناً من المحاجر البعيدة إلى حيث كانت تقام الأبنية ويثير إعجابنا أيضاً أنهم كانوا يرفعون هذه الصخور الضخمة إلى الأماكن العالية فهل كان لديهم آلات رافعة ؟ ذلك ما نود أن يكشف عنه علماء الآثار فى المستقبل .

ولعل هذا التفوق فى الزراعة والصناعة لمصرية القديمة وارتفاع مستوى المعيشة فيها ارتفاعاً كبيراً بالنسبة للشعوب المجاورة لها ووفرة مواردها الطبيعية كلها كانت من أسباب قلة تجارتها الخارجية مع جيرانها .

فكانت مصر الفرعونية غنية بالحصائد الغلالية والنباتية والمنتجات الحيوانية اللازمة للتغذية وكذلك الحل بالنسبة لمستلزمات الغزل والنسيج كالتيل والكتان والصوف كما كانت مواد البناء بمختلف أنواعها متوفرة والمعادن وفيرة بقدر الحاجة إليها فوجد النحاس بكثرة بمطقة سياء والذهب فى القسم الجنوى من وادى النيل وقد مارس قدماء المصريين صناعة الحديد والصفائح ولا نعرف الآن بالضبط موارد هذين المعدنين .

وقد ساعد هذا التقدم الزراعى الشامل والتفوق الصناعى الباهر على نشاط الممارات التجارية الداخلية بقدر ما حد من التجارة الخارجية التى كانت معدومة فى بعض الأحيان وقلة فى البعض الآخر والملاذ التى كانت تتبادل السلع التجارية مع مصر فى بعض الأحيان هى سوريا والافطار المجاورة حتى بلاد الكلدان والدولة والفراط والمنطقة المحيطة بمخليج عدن . وكانت أهم الواردات إلى مصر هى الرقيق ومختلف الحيوانات بما فيها الأحصنة والجمال والفيلة والطيور ذات الريش الملون الجميل والأخشاب والبخور .

ومما يجدر ملاحظته أن الحكومة فى عهد الفراعنة كانت تتقاضى رسوماً جركية على الواردات فى الموانىء ولحدود كمورد من موارد الخزانة العامة .

وكانت طرق النقل البرية الرئيسية خارج الطرق الموجودة في وادي النيل هي طريق صحراء ليبيا في الغرب والطريق الموازي للبحر الأحمر شرقا وكانت شبه جزيرة سيناء منطقة تجارية هامة ومما يلفت النظر أن قدماء المصريين قد شقوا طريقا مائيا يربط بين البحيرات المرة وبعضها لتسهيل النقل في تلك المنطقة .

وفي نهاية حكم الفراعنة ومن تلامم من الأسرات الفرعونية الاغريقية منيت الحضارة المصرية باضطرابات خطيرة مدمرة وحروب مخربة وبدأ السكيان المادي والمعنوي للشعب وادي النيل في الاضمحلال استمر الى حين فتح العرب لمصر .

وبعد فترة من الركود أيقظ العرب نفوس الشعب ووجهوا عنايتهم نحو النشاط الصناعي والتجاري وقد نجحوا في استعادة قسط كبير من الحضارة الصناعية والتجارية وكانوا على علم تام بموارد الثروة الطبيعية في القطر كما كانوا يقدرون موقع مصر الجغرافي كحلقة اتصال بين الشرق والغرب وأهمية هذا الموقع بالنسبة للتجارة فنشطت الصناعة حتى أنها لم تكن تسد حاجات القطر الداخلية فحسب بل كانت تصدر بعض منتجاتها للبلاد الأجنبية فمثلا كانت تصدر المنسوجات الى شبه جزيرة العرب وايران والقسطنطينية والمصنوعات الجلدية الى سوريا ومصنوعات الزجاج الى الحبشة وكانت اوروبا تنقل عن مصر بعض صناعاتها فمثلا نقلت بعض الجمهوريات الإيطالية صناعة نقش وتطعيم المعادن عن مصر ونشرتها في اوروبا .

وفي عام ١٥١٦ بعد الميلاد عندما استولى السلطان سليم الاول على مصر وجعلها تحت حكم العثمانيين استصحب معه الى القسطنطينية ما يزيد على خمسمائة عامل من مهرة الصناع المصريين للارتفاع بمهارتهم الصناعية في بلاده وتذكرنا هذه الحادثة التاريخية بهجرة الهوجونوت من فرنسا الى انجلترا وما كان لهجرتهم من أثر حسن في الصناعة الانجليزية على أن هجرة هؤلاء الصناع المهرة من مصر لم تكن السبب المباشر لتدهور الصناعة في

مصر بقدر ما كانت النذير باضمحلها اذ قد تضافت عوامل أخرى وساعدت على هذا التدهور وعجلت به نذكر منها :

(١) اكتشاف طريق الكاب مما أدى الى تحول جزء كبير من التجارة عن طريق مصر .

(٢) انتقال الخلافة من مصر الى القسطنطينية وما تلا ذلك من نقل الصناعات الترفية الى المقر الجديد .

(٣) النظام المالي الجائر الذي فرضه الولاة العثمانيون على مصر .

(٤) عدم توفر الثقة والأمن والمعدالة في البلاد وهي عوامل ضرورية ولازمة للتقدم الاقتصادي .

(٥) تدهور مستوى الجيش المصري والبحرية المصرية مما أدى الى تفهقر الصناعات الحربية .

(٦) تقليد المنتجات الصناعية التي كانت ترد من تركيا — بالتالى احلال الأذواق البيزنطية في الصناعة على ما هي عليه من الخشونة والبداة محل الفن المصري كما هو واضح في الأعمال الهندسية والفنون الأخرى والتقليد آفة الفن .

واذا كانت هذه الحقائق قد عجلت بالتدهور الاقتصادي أبان الحكم العثماني فقد عجلت على استمرار هذا التدهور في عصر المماليك حيث أصبحت مصر في حالة سيئة من الانحطاط الاقتصادي والمعنوي واضمححل عدد السكان وفنكت به الأوبئة والمجاعات حتى وصل الى قرابة مليوني نسمة . وبالتالي اضمحلت تجارتها وانحطت مبادلاتها التجارية .

وكانت الحكومة في تلك المصور — اذا صح أن تحمل اسم حكومة — استبدادية جاهلة ولم يكن للفرد أية قيمة واعتبار أزاء الهيئة الحاكمة وأعوانها فكانت ترهقه بالضرائب الباهظة وتجبيها منه في عنف وشدة حتى أضحي لا يشعر بالحياة الا بالآلامها ومتاعبها .

تلك كانت حالة مصر في عهد المماليك الى أن قيض لها الله محمد على الكبير منشىء مصر الحديثة وباعث نهضتها فأدرك بحذقه أن الخطوة الحاسمة لعلاج الحالة واعادة النشاط هى إيجاد حكومة موحدة قوية تعمل لصالح الشعب وتساعد على إعادة نشاطه وتخفف عن ويلاته وسرعان ما عمل على تحقيق أرائه وصحة عزيمته على تكوين شعب ناهض قوى من هذا الشعب الممسك المضمحل فنفع فيه روحا جديدة وأملا جديدا واستنهض الهمم ومهد له طريق الرقي والتقدم وأن أعمال محمد على الكبير واصلا حاته لتحل حقا عن الوصف فقد أعاد رقى مصر الزراعى على أسس فنية كما أثبت أن رفاهية الشعب تتوقف على حالته الصحية فالشعب الهزيل شعب متأخر فعمل على تحسين الصحة العامة بأنشاء كلية الطب كما أنشأ مستشفيات عديدة وأدخل التطعيم ضد الجدري .

وفي ميدان الصناعة قد أسس عاهل مصر عدة مصانع ضخمة فأنشأ الترسانة في بولاق حيث كانت تصنع أجزاء السفن وترسل على ظهور الأبل الى الاسطول المصرى بالسويس كما أنشأ مصانع أسلحة الحرب والذخيرة كما أسس خمسة عشر مصنعا للغزل والنسيج في مختلف بلاد القطر لانتاج المنسوجات القطنية والحرير والتيل والصوف وحتى القטיפه والسجاجيد والطاريش وأدخل زراعة القصب لاستخراج السكر ومعاصر الزيوت والشمع والصابون والزجاج والورق والأدوات المعدنية .

وكان انتاج الزراعة والصناعة يسد حاجة السوق المحلية والفائض منه يصدر للخارج ومما ساعد على زيادة الحركة التجارية والتبادل التجارى مع الخارج ما قام به محمد على باشا من تحسين طرق المواصلات والنقل سواء منها المائى أو النقل بالطرق ومن أهمها طريق القاهرة — السويس بغية تحسين تجارة الترانسيت والتخزين بين الشرق والغرب حيث كان مركز مصر الجغرافى يناسبها تماما غير أنه رفض شق قناة السويس بعبارة المأثورة لا أود ان أعطى مصر لقناة السويس لأنه أدرك بثاقب فطنته أن هذه القناة

تدخل في مصر النفوذ الأجنبي .

وقد حقق محمد علي باشا هذا البرنامج الواسع — الذي لم نتناول منه سوق الناحية الزراعية والصناعية وعلاقتها بناحية العلاقات التجارية دون اصلاحاته النفذة في باقي نواحي الحياة لعدم ارتباطها بموضوع هذه المحاضرات — أتم هذا في مدة حكمه التي لم تتجاوز ٤٤ سنة بلغ فيها رخاء البلاد درجة عالية حتى تضاعف عدد السكان وتضاعفت تجارة مصر الداخلية والخارجية .

كانت المصانع في عهد محمد علي ملكا للحكومة ولم يكن المشتغلون فيها سوى أجراء يستوى في هذا الخبير الفني والعامل البسيط أو بعبارة أخرى كانت الصناعة تتبع نظاماً أشبه ما يكون بالاشتراكية الحكومية وقد فتر نشاطها على أثر وفاة مؤسسها وتدهورت الصناعة تدريجياً فلم تعد تقوى على التصدير وزاد الطين بلة ان أشد في هذه الآونة ساعد الثورة الصناعية في أوروبا وما صاحبها من زيادة الانتاج زيادة هائلة وتوالى الاختراعات الصناعية وزيادة سرعة المواصلات بين أوروبا والعالم الخارجى واتساع نشاط أعمال البنوك وتسهيلاتها المصرفية لمعاونة التصدير للخارج — فما لبثت هذه المنتجات الأوروبية ان وجدت طريقها الى السوق المصرية متدفقة في أصناف عديدة وبكميات كبيرة فلم تقو الصناعة المصرية على الوقوف في وجه المنافسة الأوروبية وسرعان ما فقدت سوقها الداخلية وتركزت مكانها تدريجياً للواردات الأجنبية وسرعان أن قامت على أنقاض المصانع والورش الأهلية والحوانيت الوطنية متاجر كبيرة أشبه بالمتاجر الأوروبية مملوءة بالسلع الأجنبية المستوردة فعاد اقتصاد مصر وعاد المصريون إلى الزراعة الصرفة يصدرون ما فاض عن حاجتهم من حاصلاتها ويستوردون مقابلة المنتجات الصناعية .

وفي مستهل القرن العشرين ظهرت بوادر عناية الحكومة بشئون الصناعة والتجارة فقد أنشأت وزارة المعارف في سنة ١٩٠٧ قسماً خاصاً للنشر وتنظيم التعليم الفني والصناعى والتجارى وفي سنة ١٩١٠ أسست مدرسة للتجارة

المتوسطة وأخرى للتجارة العليا ومنذ ذلك الحين بدأت مصر حكومة وشعباً — تدرك أن الزراعة لا يمكنها بحال من الأحوال أن تكفل العيش لجميع السكان وقد أصبح تعدادهم يتزايد بمعدل ١,١ ٪ سنوياً وهي زيادة لا تعدلها نسبة في أى بلد آخر وأيقن الجميع أن الجهود يجب أن تنصرف نحو الصناعة والتجارة .

تتابعت بعد هذه المحاولات التمهيدية ثلاثة عوامل رئيسية دفعت بالصناعة المصرية إلى الأمام وغيرت بعض نواحي تجارتها الخارجية وهذه العوامل هي :

(١) الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ — ١٩١٨ .

(٢) استرداد مصر لسيادتها الجركية منذ سنة ١٩٣٠ .

(٣) الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ — ١٩٤٥ .

عندما نشبت الحرب العالمية الأولى أتاحت للصناعة في مصر ظروف مؤاتية منها أن الدول الصناعية الكبرى كانت منهكة في الحرب وكانت جهود مصانعها منصرفة الى صنع معدات القتال وما يلزم الجيوش من معدات وتموين كما اضطرت طرق المواصلات وأصبحت نادرة فتعذر وصول الواردات الأجنبية التي اعتادت مصر استيرادها هذا فضلاً عن أن وجود عدد وفير من جيوش الحلفاء كانت معسكرة في الأراضي المصرية والمهاجرين الوافدين إلى مصر قد زاد الطلب على كل المنتجات والسلع فأشتد أضرار الصناعة المصرية إلى حد ولكن لم يتيسر تثبيت هذا التقدم ومعاونته لأن مصر لم تكن حرة في سياستها الجركية وعلى أى حال فإن هذه الظاهرة كانت بمثابة برهان عملي على ما يمكن لمصر ان تحوزه من التقدم الصناعي ودليل على انه من الخطأ الركون الى الزراعة وحدها وأن أرباح الصناعة تفوق بكثير أرباح الزراعة وترفع من مستوى معيشة المشتغلين بها وفعلا شكلت لجنة برئاسة دولة اسماعيل صدقي باشا وقدمت تقريراً قيماً عن وسائل تقدم الصناعة والتجارة المصرية اتخذ برنامجاً لمصر للسير في سبيله بقدر المستطاع .

أثر التعريفات الجمركية :

كانت الحكومة المصرية لغاية سنة ١٩٣٠ مغفولة الأيدي في سياستها الجمركية فكانت تقضى عليها الوفاقات الدولية بالاتتعدي رسومها على الواردات ٨٠٪ من قيمتها مهما كان نوعها ودرجة ضرورتها للاقتصاد القومى أو درجة الاستغناء عنها بوصفها من أدوات الترف التى لا يستعملها إلا أغنى الطبقات ويستثنى الدخان من هذا القيد فكانت الحكومة تفرض عليه ضريبة نوعية ترفع من قيمتها بقدر احتياجاتها إلى النقود مما كان له أثر سيئ فى مالية الدولة العمامة وفى تكبيف سياستها الاقتصادية زراعية كانت أو صناعية أو تجارية .

وفى ٧ فبراير سنة ١٩٣٠ بدىء فى تنفيذ التعريفات الجمركية الجديدة التى وضعت على أسس اقتصادية صحيحة وكفلت حماية معتدلة للصناعات التى لا شك فى نجاحها ورسوم مخفضة على العدد والآلات المستوردة سواء منها اللازمة للزراعة أو لإنشاء المصانع وكذلك على المواد الخام اللازمة للصناعة وحماية معقولة لبعض الحاصلات الزراعية التى يمكن للانتاج المحلى منها سد الاحتياج الداخلى وربما مع فائض للتصدير . وأصبح من ذلك الحين للحكومة المصرية مطلق الحرية فى تعديل رسومها الجمركية على أية سلعة مستوردة أو مصدرة طبقا لمقتضيات صالح الاقتصاد القومى وبغية رفع مستوى المعيشة . وللتدليل على ما أحرزته مصر من فائدة للآن من جراء استردادها سيادتها الجمركية نورد فيما يلى بعض الأمثلة سواء من الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية :

بيان مدى هبوط الكميات المستوردة من الخارج وزيادة المصدر منها

الادارات		الواردات		الوحدة	المرئف	
سنة	متوسط المدة من سنة	سنة	متوسط المدة من سنة			
١٩٣٧	١٩٢٨—٢٤	١٩٣٧	١٩٢٨—٢٤			
٢٧,٤٥٢	٢,٦٥٤	٣	١٦,٤٧٥	طن	•	القمح
٠,٤٥٢	١,٠٥٩	٢,٣٣٧	١٧٦,٩٨٢	»	•	دقيق قمح وأذره
٢١,٢٤٠	٦,٣٧١	٢	٤,٨٥٧	»	•	شعير
٨٨٥	٦٧٤	١٨	٥,٧٤٦	»	•	فول ناشف
١٥٠,٧٦٧	٢٨,٩٩٤	١١٨	٢٧,١٣٤	»	•	أرز
٢,٢٩٥	٣٢,٨٤٥	٤٨	٣,٦٩٥	»	•	أذرة
٩,٦٤٦	١,٢٤٧	—	١٧٠	»	•	أذرة رفيعة
٥٤,٦٥١	٦,٧٥٨	—	١,١٣١	»	•	نخالة وفضلات مطاحن
٥٠	٣٠	١٢١	١,٥١١	»	•	عجينة غذائية
٤٤,٨٩٣	٥,٢٤٧	٤٧٢	٥,٠٥٥	»	•	سكر مكرر

(تابع) بيان مدى هبوط الكميات المستوردة من الخارج وزيادة المصدر منها

الصدر	نصف	الوحدة	إلى	واردات	الصدر	إدارات
سنة	متوسط المدة من سنة	سنة	متوسط المدة من سنة	سنة	سنة	سنة
١٩٣٧	١٩٢٨—٢٤	١٩٣٧	١٩٢٨—٢٤	طن	كسب بذرة القطن	٢٣٣,٣٢٩
١٩٣٧	١٩٢٨—٢٤	١٩٣٧	١٩٢٨—٢٤	»	طماطم	٢٥٩٣٢
١٩٣٧	١٩٢٨—٢٤	١٩٣٧	١٩٢٨—٢٤	جنينه مصرى	فاكهة طازجة	٥٧,٠٥٧
١٩٣٧	١٩٢٨—٢٤	١٩٣٧	١٩٢٨—٢٤	زوج	أحذية جلدية	٨,٠٩٨
١٩٣٧	١٩٢٨—٢٤	١٩٣٧	١٩٢٨—٢٤	طن	غزل قطن	١,٩٠٦
١٩٣٧	١٩٢٨—٢٤	١٩٣٧	١٩٢٨—٢٤	»	مفسوجات قطنية	—
١٩٣٧	١٩٢٨—٢٤	١٩٣٧	١٩٢٨—٢٤	»	بيرة	٦
١٩٣٧	١٩٢٨—٢٤	١٩٣٧	١٩٢٨—٢٤	»	أسمت	١٢,٢٦٨
١٩٣٧	١٩٢٨—٢٤	١٩٣٧	١٩٢٨—٢٤	»	صابون عادى	١٦٣
١٩٣٧	١٩٢٨—٢٤	١٩٣٧	١٩٢٨—٢٤	جنينه مصرى	جلود ومصنوعاتها ما عدا الأحذية	٣٥٩,٧٧٧

ولما أن أصبحت مصر حرة في تكييف سياستها الجمركية ورغبة منها في الحد من الاعتماد اعتماداً كلياً على محصول رئيسي واحد كعماد ثروة البلاد وهو القطن والسكى تجنى ثمرة سياسة تنويع المحاصيل الزراعية عمدت وزارة التجارة والصناعة منذ سنة ١٩٣٢ الى فرض رقابة على المصدر من المحاصيل الزراعية وقد تدرجت هذه الرقابة حتى أصبحت الآن تشمل البصل والبيض والأرز والمواالح من برتقال ويوسيفي ونارنج والثوم وتنوى التدرج في اخضاع غيرها من المحاصيل مثل السكتان المصارين وفضلات المطاحن وغيرها والغرض من الرقابة هو جعل تصدير هذه الأصناف خاضعا لقواعد معينة فيما يختص بفرزها وتنظيفها وتعبئتها بحيث تضمن لها سمعة حسنة في الأسواق الخارجية وتمكنها من منافسة مثيلاتها في البلدان الأجنبية ويشرف على هذه المراقبة موظفون فنيون تابعون لوزارة التجارة والصناعة مزودون بالأجهزة العلمية ومقر عملهم بمكاتب مراقبة الصادرات بموانئ التصدير .

ولما نشبت الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٣٩ وجدت مقدرة مصر الصناعية أقوى بكثير مما كانت عليه عند بدء الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ كما أن ظروف الحرب الثانية كانت أشد وأقسى من ظروف الحرب الأولى وبالتالي كان التوسع الصناعي في مصر أبان الحرب الثانية ١٩٣٩ — ١٩٤٥ أضعاف ما كان في الفترة ١٩١٤ — ١٩١٨ كما سيتبين لنا فيما بعد .

تجارة الصادرات قبيل الحرب العالمية الثانية

مما يسترعى النظر بصفة خاصة لدى دراسة الصادرات المصرية أهمية القطن الخام وقد وصلت قيمة المصدر منه لا أقل من ٨٠ ٪ من أجمالى قيمة الصادرات ولأهمية القطن فقد رأيت أن أخصه بمحاضرة مستقلة كذلك مما يوجب الملاحظة الدكية الكبيرة التى تستهلكها بريطانيا من القطن المصرى الخام ولكى أبرز أهمية هذه الحقائق الاحصائية أرفق بهذه المحاضرات بيانا بأجمالى قيمة الصادرات الوطنية وما خص القطن وحده منها وحصه إنجلترا من المصدر منه من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٤٤ .

وقبل الحرب العالمية الثانية (أى فى سنة ١٩٣٨) كانت الاسواق الأخرى للقطن المصرى الخام التى تلت بريطانيا فى الأهمية هى المانيا وفرنسا واليابان وايطاليا والهند وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبولندا والولايات المتحدة وقد خص بريطانيا وحدها فى تلك السنة ٢٩ ٪ من المصدر .

فاذا أضيفت مشتقات القطن الخام وهى بذرة القطن وكسب البذرة وزيتها بلغت قيمتها مع القطن حوالى ٨٥ ٪ من الصادرات فى المتوسط وكانت قد بلغت فعلا ٩٠,٦ ٪ فى المتوسط فى المدة من سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٨ . وأهم مشتقات القطن البذرة وقد خص إنجلترا بمصدر منها فى سنة ١٩٣٨ لا أقل من ٨٩ ٪ يليها شيلي والدانرك ثم كسب بذرة القطن ويصدر أغلبه الى إنجلترا .

يلي القطن ومشتقاته فى الأهمية البصل وتتراوح نسبة المصدر منه لأجمالى قيمة الصادرات بين ٦ و ١ و ٢ ٪ وكانت أهم أسواقه بريطانيا وخصها ٤٠ ٪ تليها فى الأهمية المانيا ثم تشيكوسلوفاكيا وهولندا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا واليونان والملايا البريطانية ثم سويسرا وفلسطين ويأتى

بعد ذلك أصناف الأرز والبيض ومخلفات المطاحن والجلود الطرية والمدبوغة والسجائر وفوسفات الجير الطبيعي .

ويصدر الأرز أما في سنابله (شعير) وكانت اليونان أهم أسواقه وخصها ٥١ ٪ من أجمالى المصدر منه ثم رومانيا وبلجيكا وتركيا أو يصدر متزوع الغلاف الخارجى وأهم سوق له فلسطين وخصها ٣٠ ٪ ثم المانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا ورومانيا أو يصدر أرزاً مبيضاً أو ملمعاً وخص سوريا ٢٥ ٪ مما صدر منه تليها اليونان وفلسطين وشيلي وبلجيكا وهولندا وتشيكوسلوفاكيا والبنانيا .

أما البيض فكان يصدر إلى بريطانيا العظمى وخصها ٥٨ ٪ تليها مالطا ثم فلسطين فجبل طارق .

وتصدر مخلفات المطاحن إلى بريطانيا وخصها ١٨ ٪ ومالطا وبلجيكا وارلندا الحرة والملايا البريطانية وفلسطين .

وتنقسم أهم صادرات مصر من الجلود إلى جلود خفيفة وهى جلود الماعز والصأن وإلى جلود ثقيلة وهى جلود الأبقار والثيران . أما جلود الماعز والصأن الخام فأهم سوق لها بلجيكا وخصها ٥٣ ٪ ثم هولندا وفرنسا وألمانيا والمدبوغة منها (بمواد نباتية) فتصدر كلها تقريباً إلى انجلترا وخصها ٩٨ ٪ من الأجمالى . والجلود الثقيلة الخام فقد استوردت منها تركيا ٥٢ ٪ من أجمالى المصدر ثم سوريا واليونان أما المدبوغة منها فاستوردت منه قبرص ٩١ ٪ . وهناك كميات من الجلود المدهونة أو المزركشة أو المصبوغة وتصدر إلى قبرص وخصها ٦٥ ٪ فسوريا والعراق والحجاز .

وتتمتع السجائر المصرية بشهرة عالمية بيد أنها أصبحت تلاقى منافسة شديدة فى الأسواق الخارجية من أصناف مماثلة وبسبب تغير ذوق بعض المدخنين ومع ذلك فهى لا تزال من الأصناف الهامة نسبياً فى الصادرات المصرية وأهم سوق لها هولندا وقد استوعبت ٧٢ ٪ مما صدر منها تليها

إيطاليا وبلجيكا والدانمرك وبريطانيا العظمى والسويد وجزر الهند الشرقية الهولندية وسويسرا وتركيا والحجاز ثم فرنسا وفلسطين .

أما فوسفات الجير الطبيعي وهو مادة تستعمل لتخصيب الاراضى الزراعية وتوجد على شواطىء البحر الاحمر وعدة مناطق فى جنوب القطر على شواطىء النيل وكانت أهم مناطق استغلاله هى الواقعة على شاطئ البحر الاحمر وكان يصدر أغلب إنتاجها إلى الشرق الأقصى لسهولة النقل البحرى للخارج ولتفادى رسوم قناة السويس إذا ما صدر إلى حوض البحر الأبيض المتوسط حيث يجد منافسة فوسفات الجير المستخرج من الجزائر وتونس ومنذ عهد قريب بدىء فى استغلال موارد فوسفات الجير من جنوب القطر بوادى النيل حيث ينقل بالسكة الحديد بسعر مخفض إلى بعض بلاد حوض البحر الأبيض .

وفى ما يلي بيان بقيمة صادرات مصر ولاثم البلاد المستوردة لتلك
الصادرات مرتبة حسب درجة أهميتها وذلك عن سنة ١٩٣٨ :

البـــــــــــــــــلـــــــــــــــــد	قيمة صادرات البضائع الوطنية ومصادر البضائع الأجنبية بالجنيه المصرى	النسبة المئوية للاجالى
بريطانيا العظمى . . .	٩,٥٠٦,٥٢٣	٠/ ٣٢,٣٨
ألمانيا	٣,٦٥٣,٦٨٠	٠/ ١٢,٤٥
فرنسا	٢,٣٨٥,٦٠١	٠/ ٨,١٣
اليابان	١,٨٤٢,٦٢٤	٠/ ٦,٢٧
ايطاليا	١,٨١٢,٢٢٠	٠/ ٦,١٧
الهند البريطانية . . .	١,٥٤٢,٨٥٥	٠/ ٥,٢٥
تشيكوسلوفاكيا . . .	٩٧٢,٥٣٦	٠/ ٣,٣١
سويسرا	٩٥٢,٥٦٦	٠/ ٣,٢٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٧١٥,٩٨٦	٠/ ٢,٤٤
رومانيا	٧٢٥,٥١٤	٠/ ٢,٤٧
بولندا ودانزج . . .	٦٣٣,٢٣٨	٠/ ٢,١٦
بلجيكا والكسمبرج . . .	٥٠٠,٤١٦	٠/ ١,٧٠
بلاد أخرى	٤,١٢٠,٥٨٨	٠/ ١٤,٠٣
جملـة قيمـة الصـادرات ومصادر البضائع الأجنبية	٢٩,٣٦٤,٤٨٧	٠/ ١٠٠

تجارة الواردات قبيل الحرب العالمية الثانية

بينما أن صادرات القطر المصرى تتكون من عدد قليل من السلع الرئيسية كما سبق الكلام نجد أن الواردات عديدة متنوعة وكثير منها متقارب فى الأهمية .

وتأتى المنسوجات بمختلف أنواعها فى المرتبة الأولى بين الواردات الا أن قيمة وارداتنا من هذه المجموعة بالنسبة إلى اجمالى الواردات لا بد أخذة فى النقصان كلما تقدمت صناعة الغزل والنسيج المحلية وقد بلغ الوارد من مختلف أنواع المنسوجات فى سنة ١٩٣٤ ما يوازى ٢٩,٩ ٪ من اجمالى قيمة الواردات نقصت هذه النسبة تدريجيا حتى بلغت ٢٣,٢ ٪ فى سنة ١٩٣٧ وحوالى ٢٠ ٪ فى سنة ١٩٣٨ .

وهناك الأقمشة والمنسوجات القطنية وبلغ قيمة ما استوردناه منها فى سنة ١٩٣٨ ٥,٨٨٥,٤٥٧ جنيه مصرى وكانت البلاد الموردة لنا حسب أهميتها هى إيطاليا وبريطانيا واليابان والمجر والهند أما الأقمشة الصوفية فبلغت قيمة المستورد منها فى السنة المذكورة ٨٦٠,٧٥٥ جنيه وكانت لبريطانيا أهم حصة ثم إيطاليا فاليابان .

وبلغ ما استورد من أقمشة الحرير الصناعى ٢٢٢,٦٣٤ جنيه كانت إيطاليا الأولى ثم اليابان أما الحرير الطبيعى فبلغ المستورد منه ٢٢٣,٤٨٤ وكانت اليابان الأولى ثم فرنسا ويتبين من هذه الاحصاءات أن قيمة اجمالى ما استوردناه من مختلف أنواع الأقمشة فى سنة ١٩٣٨ بلغ ٧,١٩٧,٣٣٠ جنيه . ويلى الأقمشة والمنسوجات فى الأهمية الأسمدة الكيماوية وخصها حوالى ١٢,٥ ٪ من اجمالى الواردات وبلغ كمية ما استورد منها فى سنة ١٩٣٨ لا أقل من ٥١٢,٥٧٤ طنا قيمتها ٢,٩٢٨,١٠٠ جنيه مقابل ٦٣٨,٨٩٨ طنا قيمتها ٣,٣٧٣,٩٠٠ فى سنة ١٩٣٧ . وأهم أصناف الأسمدة الكيماوية هى نترات الصودا الشيلي وبلغ قيمة ما استورد منها فى سنة ١٩٣٨ ١,١٢٤,٧٠٠ جنيه

خص شيلي وحدها ٨٣ ٪ منها ثم الولايات المتحدة وخصها ١٧ ٪ والصنف الثاني في الأهمية هو نترات الجير وخصه ١,٢٧٩,٩٠٠ جنيهها وكانت المانيا أهم موردة لهذا الصنف وخصها ٥٦ ٪ ويلها النرويج بنسبة ٣٦ ٪ . ثم نترات وكبريتو نترات النشادر وخصها ٢٧٢,٠٠٠ جنيهها وكانت بريطانيا أولى الدول الموردة لهذا الصنف وتليها المجر ثم المانيا ويأتى بعد ذلك في الأهمية سماد سورفوسفات الجير وبلغت قيمة ما استورد منه ١٢٨,٩٠٠ جنيهها وأهم البلاد الموردة له هى هولندا ثم اليونان وبلجيكا وأخيرا سلفات النشادر وقيمتها ١٢٢,٦٠٠ وقد استورد من هولندا والاتحاد السوفيتى وبلجيكا مرتبة بحسب أهمية حصة كل منها .

وسيمثل استيراد هذه الأصناف ضروريا لحاجة الزراعة المصرية إلى أن يتم انشاء خزان أسوان وعندئذ يمكن انتاج الاسمدة الأزوتية محليا . ومما يجدر بالذكر أنه قد زاد استخراج سماد السورفوسفات بمصنع كفر الزيات من جراء ظروف الحرب وصعوبة الاستيراد ويصنع هذا السماد من حامض الكبريتيك وأصناف معينة من فوسفات الجير الطبيعى .

بلى ذلك وارداتنا من الحديد ومصنوعاته وبلغ ما استوردناه منها قبل الحرب ما يقرب من ٨ ٪ من قيمة الواردات وبلغت فى سنة ١٩٣٨ قيمة وارداتنا منه ٣,٠٧٩,٧٠٠ جنيهها وأهم البلاد الموردة لبلجيكا ولوكسمبرج وانجلترا ومانيا والولايات المتحدة .

ثم الآلات والأجهزة غير الكهربائية وهى قاطرات وعربات السكة الحديد ومحركات وطلعات ثابتة وماكينات زراعية وماكينات لشغل السنارة والغزل والنسيج وقاطرات طرق ومراجل وبلغت قيمتها الإجمالية ٨١٩,٧٥٠ جنيهها فى سنة ١٩٣٨ وقد كانت ١,٠٣٨,٩٠٠ جنيهها فى سنة ١٩٣٧ ووردت لمانيا فى سنة ١٩٣٨ نحو ٩٠ ٪ من قاطرات السكة الحديد كما كانت الأولى فى توريد المحركات والطلعات بنسبة ٥٠ ٪ ثم المانيا بنسبة ٢٠ ٪ ، ١١ ٪ . لسويسرا . أما المكينات الزراعية فكانت موزعة بين انجلترا ومانيا بنسبة

متساوية تقريبا ثم الولايات المتحدة وخصها ما يقرب من ٤٠ ٪ مما خص
انجلترا كذلك كانت انجلترا وألمانيا الاوليتميز في ماكينات الغزل بأنواعه
والنسيج اما قاطرات الطرق فكانت الاولى الولايات المتحدة ثم ألمانيا وبريطانيا.
يلي ذلك الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزاءها ويدخل ضمنها
المولدات الكهربائية والمعدات وأجهزة التلغراف والتليفون العادية
واللاسلكية والأسلاك الكهربائية والأجهزة الكهربائية الطبية وبلغت
وارداتنا من هذه الأصناف ٨٠١,٢٠٠ جنيه مصرى وأهم البلاد الموردة هي
بريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة وبلجيكا ولوكسمبرج وفرنسا .

ثم وارداتنا من مختلف أنواع السيارات ولو زمها والدراجات
والموتوسيكلات وبلغت قيمة مشترياتنا منها ١,٢٦٦,٧٠٠ جنيه فى سنة
١٩٣٨ وكانت الولايات المتحدة أهم مورد لسيارات الركوب وهياكلها فقد
خصها ٤٥٨,٦٠٠ جنيه مقابل ٧٢,٩٠٠ جنيه لبريطانيا ، ٦٠,٤٠٠ جنيه
لألمانيا و ٤٠,٣٠٠ جنيه لإيطاليا و ٣٠,٣٠٠ جنيه لفرنسا و ٣,٩٠٠ جنيه
لتشيكوسلوفاكيا .

أما سيارات الأمنيوس وهياكلها فقد خص ألمانيا وحدها فى سنة ١٩٣٨
٨٠ ٪ أى ما قيمته ٦,٨٠٠ جنيه ثم فرنسا وخصها ٢٤٠٠ جنيه و ١٢٠٠
جنيها موزعة على بريطانيا والولايات المتحدة والسويد . اما سيارات القل
وهياكلها فكان اجمالى ما ورد منها وهو ٣١٧,١٠٠ جنيه خص الولايات
المتحدة منه ٢٦٧,٥٠٠ جنيه وبريطانيا ٥٤,٠٠٠ جنيه وألمانيا ٣١,٥٠٠ جنيه
والباقى خص السويد وفرنسا وإيطاليا .

أما لوازم السيارات والموتوسيكلات والدراجات فقد كان توزيع اجمالى
ما استورد منها وهو ٢١٥,٢٠٠ جنيه كالآتى :

الولايات المتحدة وخصها ٨٩,٨٠٠ جنيه يليها بريطانيا وخصها ٧٥,٥٠٠
جنيه ثم ألمانيا وخصها ٢١,٢٠٠ جنيه تأتى بعد ذلك بمخصص أقل بكثير
إيطاليا واليابان والسويد وفرنسا وبلجيكا وهولندا .

بلى ذلك الفحم ونسبته كانت حوالى ٥٣ ٪ من مجموع الواردات اى
١٩٥٠,٦٠٠ جنيها وأهم الطلب عليه كان أولا لسد حاجة السكك الحديدية
وتموين السفن المأجرة بالموانئ المصرية وعلى الأخص بور سعيد ثم صناعة
الاسمنت ثم بعض الصناعات الأخرى بكميات قليلة نسبيا .

أما أهم باقى أصناف الواردات الأجنبية فهى منتجات البترول وأهمها
الكيروزين والورق ومصنوعاته وأكياس الجوت (وتستورد كلها من الهند)
والمصنوعات الزجاجية والدخان والمواد الكيماوية والأقربازينية والصابون
ومواد الدباغة والصباغة والألوان .

وفىما يلى اجمالى قيمة الواردات فى سنة ١٩٣٨ وما خص كل بلد من
البلاد الرئيسية الموردة لمصر والحصة المئوية لكل منها :

نسبة الوارد منها لجملة الواردات	قيمة الوارد منها	البلد
ج. ٢٠		
٢٢,٨٨ %	٨,٤٢١,٩٢٦	بريطانيا العظمى . . .
١٠,٨٣ %	٣,٩٨٥,٣٢٣	ألمانيا
٨,١٦ %	٣,٠٠٣,٥٢٨	ايطاليا
٦,٦٧ %	٢,٤٥٦,٠٨٣	الولايات المتحدة الأمريكية .
٥,٦٢ %	٢,٠٦٩,٠٤٥	بلجيكا ولوكسمبرج . .
٥,٣٣ %	١,٩٥٦,٤٦٠	فرنسا
٤,٦٨ %	١,٧٢٤,٩٥٦	جزر الهند الشرقية الهولندية
٣,٣٩ %	١,٣٩٨,٠٣٤	رومانيا
٢,٦٥ %	٩٧٦,٧٤١	شميلي
٢,٥٩ %	٩٥٥,١٣٦	اليابان
٢,٣٧ %	٨٧٣,٤٨٢	الهند
٢,١٩ %	٨٠٦,٠٧٥	هولنده
٢٢,٢٤ %	٨,١٨٥,١٢٣	بلاد أخرى
١٠٠ %	٣٦,٨٠٣,٩١٢	جملة قيمة الواردات . .

تجارة مصر الخارجية أبان الحرب العالمية الثانية

كان من جراء ظروف الحرب العالمية الثانية من عرقلة الملاحة البحرية
وضرورة توفير ما جيات لجبوش المحاربة ومقتضيات تموين المدنيين في مختلف
البلاد وقفل أهم أسواق القارة الأوروبية أن تغيرت الأهمية النسبية لأهم
البلاد المصدرة لمصر والمستوردة منها كما يتبين من الاحصاءات الآتية :-
وقد رتب على أساس أهميتها في سنة ١٩٣٩

البلد	١٩٣٩	١٩٣٨
الهند	٨٢٥,٧٠٠	٢١٨,٠٠٠
الباكستان	٦٨٩,٧٥١	٧١,٢٠٠
الهند الصينية	٥١١,٥٥٠	٢٢,٥٠٠
الهند	٥١١,٥٥٠	٢٢,٥٠٠
الهند	٤٥٠,٢٧٩	١٨,٢٠٠
الهند	٣٧٩,٨٣٦	١٨,٢٠٠
الهند	١٥٧,٢٧٨	٥٢,٦٠٠
الهند	٢٧٢,٥٥٢	٢٥,٢٠٠
الهند	٢٥١,٢٧٨	٢٤,٢٠٠
الهند	٢٧٠,٢٧٨	٢١,٢٠٠
الهند	٢٧١,٥٨١	١٦,٢٠٠
الهند	٢١٢,٢٧٨	٠٠,٠٠٠

الواردات إلى مصر مدة ألف الجنيهات

الـ	سنة ١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
الـ	٢٠٦٨١	٢٠٦٨١	٢٠٦٨١	٢٠٦٨١	٢٠٦٨١	٢٠٦٨١	٢٠٦٨١
بريطانيا العظمى	٩,٣٧١	٨,٨٩١	٩,٢٨١	١٢,٧٧١	٧,٠٧٩	٦,٠٣٤	١٠,٩٥٥
الولايات المتحدة	٢,٦٨٢	٣,٥٩٥	٨,٠٩٣	١٣,٢٣٨	٤,٣٠٣	٦,٦٨٢	٨,٤٢٨
ألمانيا	٢,٦٨١	—	—	—	—	—	—
إيطاليا	٢,٠٦٠	١,٥٣٨	—	—	—	—	٢٥
فرنسا	١,٩٩٠	١,٢٦٦	—	—	—	—	٢٠
بلجيكا ولوكسمبورج	١,٦٩٣	١,٣٠٨	—	—	—	—	٨
جزر الهند الشرقية الهولندية	١,٥١٨	١,٩١٦	١,٨٨٨	—	—	—	+
شيشلي	١,٣٢٨	٢,٣٥٠	+	٢,٧٧٧	٢,١٦٥	٤,٤٨١	٣,٠٢٤
رومانيا	١,٢٢٠	٨٦٤	—	—	—	—	—
الهند	٧٩٢	١,٦٤٦	٣,١٨٢	٣,٦٠١	٣,٥٩٧	٣,٤٩٥	٢,٩٣٠
اليابان	٧٨٣	—	١,٩٣٢	—	—	—	٦٧
هولندا	٧٣٠	—	—	—	—	—	٥
إيران	٦٩٢	+	٢,٠٢٧	٥,٤٩٨	٦,٤٧٩	٦,١٤٧	٤,٧٧٧
سويسرا	+	٤٢٣	٣٣٦	+	+	+	٥٦٣

(تابع) الواردات إلى مصر ———— مدرة بالآلاف الجنيهات

البلد	سنة ١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
سبيلان	٢٠٤	٢٠٤	٦٤٤	١٠٣٧٣	٣٢	١٠٦١٧	٢٠٤
فلسطين	+	٤٠٥	٨٢٠	٩٠٥	١,٢٤٦	٢,٢٨٨	١,٠٥٧
أستراليا	+	+	٥٣٩	١,٧٨٣	٧١١	+	١,٩٣٠
جنوب أفريقيا	+	+	٤٢٥	١,٨٤٢	١,٢٦٥	٢,٠٨٨	٢,٤٩٨
كندا	+	+	+	١,٣١٣	+	٢,٤١٣	٤,٦١٣
المراني	+	+	+	٩٢٤	٢,٩٢٥	٢,٤١٣	٤,٧٨٨
تركيا	+	+	٤٠٥	٩٠٢	٤,٩٠٣	٤,٣٥٧	٤,٨١٨
فرنس	+	+	+	+	٨٧١	١,٥٣١	١,٦٥١
أفريقيا الاستوائية البريطانية	+	+	+	+	٧٥٣	+	٢٢٩
شرق إفريقيا وغربية	+	+	+	+	٣,٧٧٧	٥,٣٩٣	٦,٦٨٢
بلاد أخرى	٧,١٧٧	٦,٤٤٨	٣,٥٢٩	٤,٤٠١	٣,١٠٦	٤,٨,٩٤٣	٥٩,٦٧٨
جولة قيمة الواردات	٣٤,٧١٧	٣٠,٦٤٦	٣٣,١٠١	٥١,٢٢٨	٤١,١٠٦	٤٨,٩٤٣	٥٩,٦٧٨

— هذه الملازمة مقفاً أمام التبادل التجاري .

+ هذه الملازمة مقفاً أن قيمة الواردات كانت ضئيلة بحيث ذكرت ضمن بلاد أخرى .

يلاحظ من الجدول المتقدم ما يلي :

(١) ظلت بريطانيا الأولى في ترتيب الأهمية مع نقص كبير في بعض السنوات .

(٢) انعدم الاستيراد من البلاد المعادية والمحتملة .

(٣) زادت أهمية الولايات المتحدة النسبية كمصدر استيراد لمصر وكذلك الهند وإيران والعراق وتركيا وفلسطين وكندا وقبرص بزيادة كبيرة لكل منها .

(٤) زاد الاستيراد زيادة نسبية من جنوب افريقيا وسيلان .

(٥) أصبحت مصر تعتمد تدريجياً اعتماداً كلياً على شيلي في سد حاجاتها من السماد الكيماوى الذى لاغنى للزراعة المصرية عنه .

(٦) أصبح الاعتماد في استيفاء حاجة البلاد من الكيروزين على إيران والعراق .

كذلك الحال فيما يختص بالصادرات وأعادة التصدير فقد تغيرت نواحي نشاط حركة التبادل التجارى المصرية من جراء ظروف الحرب كما يتبين من الجدول الآتى :

قيمة الصادرات والمعاد تصديره بالالف الجنيهات

البلد	سنة ١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
بريطانيا العظمى	١١,٣٧٠	١١,٣٨٩	٧,٠٥١	٩,٤٩٨	٨,٩٣٩	٩,٤٠٦	١١,٤١٥
فرنسا	٣,٧٥٢	٤,٣٥٥	—	—	—	٩	٧,١١٨
اليابان	٢,٤٢٩	١,٥٦٥	٨١٦	—	—	—	—
الهند	١,٩٨٦	١,٨١٨	٣,٠٩٧	١,٨٦١	٧,٤٤٨	٨,٦٠٢	٨,٩٣٩
إيطاليا	١,٥٤٦	١,١١٥	—	—	—	—	٠,٦٣٦
سويسرا	١,٣٢٠	٤٧٧	+	+	+	+	٤٥٩
الولايات المتحدة	١,١٥٣	١,٣٩٢	٢,٦٤٠	٣,٨٦٠	٢,٥٦٩	١,٤٥٦	٢,٩٣٢
بلجيكا ولوكسمبرج	٦٣٦	٣٨٣	—	—	—	—	٥٤٨
فلسطين	٧٠٠	١,٦٤٦	١,٨٥٦	١,٠٦١	١,٠٣٢	١,٢٠٦	١,٢٣٠
رومانيا	٥٣٣	٤٥١	—	—	—	—	—
اليوناني	٤٨٠	٤٢٧	٦٦٧	—	—	—	١٢٧
اسبانيا	+	٤٧٦	+	+	+	٤٧٧	٢٩٧

(تابع) قيمة الصادرات والمعاد تصد ——— ديره بالالف الجنيهات

الـ	سنة ١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
جنوب أفريقيا . . .	+	+	٣,١٧٦	١٠٠	+	+	٢٠٤
قبرص . . .	+	+	٤١٨	٢٣١	١٢٣	٤٧٢	٨٥٨
أستراليا . . .	+	+	٢٨٣	٢٥٦	١٠٢	٣١٠	٣٦٢
تركيا . . .	+	+	٢٨٣	١١٠	٣٢٧	١٦٤	٤٨
سوريا . . .	+	+	٣٢٩	٢٥٩	٧٩٥	٢١٧	١,٠٧٧
كندا . . .	+	+	١٠٧	٩١	+	+	٤
سيلان . . .	+	+	+	+	١,٩٩٣	١,٣٣٥	٣,٤٠٦
إيران . . .	+	+	+	+	٣٢١	+	٧
المملكة العربية السعودية . . .	+	+	+	+	٢٥٨	٢٢٥	٢١٦
البرتغال . . .	+	+	+	٣٩	+	٢٣٠	٢٩٧
بلاد أخرى . . .	٥,٣٩٠	٣,٨٢١	١,٨٨٨	١,٧٢٤	٢,٥٧٢	٥,٨٦٧	٤,١٣٣
الجملة . . .	٣١,٤٥٢	٢٩,٣٥١	٢٢,٦١١	١٩,٢٩٠	٢٦,٥٧٩	٢٩,٩٨٦	٤٤,١٥٩

يتبين من هذه الإحصاءات :

(١) ظلت بريطانيا السوق الأولى في المرتبة لاستيعاب الصادرات المصرية وبعد أن هبطت حصتها نسبياً في السنوات من ١٩٤١ إلى ١٩٤٤ عادت فاستردت قيمتها في سنة ١٩٤٥ كما كانت عليه قبل الحرب .

(٢) أوقف التعامل مع البلاد المعادية والمحتملة في الصادرات كما هي الحال في الواردات .

(٣) لم يبرز بلد آخر بروزاً ظاهراً في أهميته للصادرات المصرية سوى الهند وفلسطين مما يخالف الحال فيما يختص بحركة الاستيراد إذ برزت بلاد متعددة بروزاً ملحوظاً بالنسبة لأهميتها قبل الحرب .

الاجراءات الحكومية التى اتخذت لتنظيم

الصادرات والواردات

طبقاً لمقتضيات الحرب وظروف التموين

عند نشوب الحرب أخضعت الحكومة المصرية تدريجياً تصدير الحاصلات الزراعية والمنتجات المصنوعة إلى تراخيص التصدير بحيث أصبح لا يمكن تصدير أى سلعة إلا بترخيص وهذا الترخيص لا يعطى إلا بعد بحث تفصيلي بين الوزارات المختصة وأهمها المالية والتجارة والصناعة والتموين والزراعة ولم يستثنى من ذلك إلا القطن الخام والكتان وفوسفات الجير الطبيعي فالقطن لا يستعمل منه في الصناعات المحلية إلا نسبة صغيرة وكذلك الكتان وفوسفات الجير الطبيعي .

تبين في صدد الكلام عن الصادرات أهمية القطن كمحصول رئيسي وأن ما يصدر منه يبلغ حوالى ٨٠ ٪ من اجمالى الصادرات ولما كانت حركة الملاحة بالبحر الأبيض المتوسط قد أغلقت قبل ظهور المحصول في سنة ١٩٤٠ عند ما دخلت ايطاليا الحرب أصبح من المحتم إيجاد حل لتصريفه ولذلك أنشأت الحكومة البريطانية بالاتفاق مع الحكومة المصرية لجنة القطن البريطانية لشراء جميع ما يعرض لها من القطن والبذرة وفي سنة ١٩٤١ أنشئت لجنة مصرية بريطانية لنفس الغرض أى لشراء ما يعرض من هذا المحصول مناصفة ثم حلت محلها لجنة مصرية بحتة اعتباراً من سنة ١٩٤٣ وهذه الوسائل وإن كانت قد فرت صعوبة منتجي القطن فانها قد تركت لدى الحكومة المصرية كميات كبيرة منه سنة بعد أخرى هذا من جهة ومن جهة أخرى كان من المتعذر استيراد الاسمدة الكيماوية بالكميات الكافية التى اعتادت عليها الزراعة المصرية لذلك اضطرت الحكومة إلى تخفيض المساحة المنزرعة قطناً والتوسع في زراعة القمح والحبوب الغذائية الأخرى وقد

هدفت بهذه السياسة لغرضين أولا الحد من تراكم المخزون من القطن وثانيا ضمان تموين البلاد بحاجتها من الغذاء هذا فضلا عن حث المزارعين على استعمال كسب بذرة القطن لتسميد بعض المحاصيل وتشجيع استعمال الأسمدة العضوية وذلك مع بذل كل مجهود لاستيراد ما يمكن استيراده من الأسمدة الأزوتية وقد أصبحت شيلي المصدرة الوحيدة لها واضطرت الحكومة إلى توزيع تلك الأسمدة على المزارعين بنسب معينة أقل من النسب العادية لاختلاف المحاصيل بحسب مقتضيات التكوين وأهمها زراعة القمح وقد اضطرت الحكومة فعلا إلى استيراد كميات منه لسد العجز في المحصول المحلي وعلى الأخص محصول سنة ١٩٤١ حيث استورد ١٥٠,٠٠٠ طن . وقد اتفقت الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية على أن تباع مصر كل ما تنتجه زيادة عن الاحتياطات المحلية من بعض الحبوب والأرز والسكر مقابل أن تسهل لها بريطانيا الحصول على السماد الكيماوى من شيلي بقدر ما تسمح به ظروف الملاحة البحرية أبان الحرب وكانت قد أنشئت هيئة تسمى النقابة التجارية للمملكة المتحدة* وهى التى كانت تشتري الفائض وتوزعه فى الخارج على الأمم المتحدة ومنها بريطانيا فكل ما كان يسلم لهذه الهيئة كان يعتبر صادرات فعلا . وهذه الهيئة كانت كذلك تستورد عروض وتخزنها فى الموانى المصرية كأنها بضاعة طابرة (ترانسيت) لتوزعها على بلدان الشرق الأوسط وكل ما يدخل فى البلاد منها للاستهلاك المحلى يعتبر بالطبع واردات .

وحيث أن الحكومة قد حددت مساحة القطن فلكى تطمئن المزارعين على أسعار المحاصيل الغذائية التى طلب اليهم التوسع فى زراعتها كانت تحدد أسعارها فى الوقت المناسب وبأسعار مجزية لمننتجها وعلى الأخص فيما يتعلق بأسعار القمح والأرز وقصب السكر .

أما فيما يختص بالواردات فكانت السياسة المتبعة هى عدم حرمان مصر من السلع الضرورية التى اعتادت البلاد استيرادها من الخارج وعدم السماح

* United Kingdom Commercial Corporation

باستيراد سلع الترف التي يمكن الاستغناء عنها مع معاونة المصانع المحلية بقدر الامكان على التوسع في انتاجها للمعاونة على سد الطلب المحلي من المنتجات الصناعية الضرورية .

وانتفيذ هذه السياسة أخضع الاستيراد إلى رخص الاستيراد ومعنى هذا أنه لا يسمح بدخول البضاعة إلا إذا كانت مصحوبة برخصة استيراد صادرة من مراقبه الاستيراد والتصدير التابعة لوزارة المالية .

ولما اشتدت وطأة الحرب وزادت مشكلة النقل البحري ولا مكان تنسيق نظام لترخيص أشياء « مركز التموين للشرق الأوسط* » من ممثلي المصالح البريطانية المختصة وانضم اليهم فيما بعد ممثلون لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وقد نظمت هذه الهيئة اجتماعات دورية مع المختصين من موظفي الحكومة المصرية لتحديد ما يحتاج اليه البلاد من السلع الضرورية وتوزيع الكميات التي يستقر الرأي على استيرادها على المستوردين المعتمدين بنسبة حجم تجارة كل منهم قبل الحرب مع عدم حرمان التجار الجدد حرماناً كلياً وعندئذ تصرف الحكومة المصرية رخصة استيراد لسكر مستورد منهم بحسب ما حدد له وفي نفس الوقت يحظر مركز التموين لمصالح المختصة في بلد المصدرة (إنجلترا أو أمريكا أو الهند أو غيرها) فتصرف هي بدورها رخصة تصدير للمصدر الذي يصرح له بتصدير هذه الكمية لمصر .

وكات كلما زادت كمية الانتاج المحلي من أى سلعة كلما خفض النصيب الذي كان يسمح لمصر باستيراده من الكميات المتوفرة منه في خارج فمثلاً بعد مضي ما يقرب من ثلاث سنوات رؤى الاكتفاء بما تنتجه مصر من غزل القطن والمزوجات القطنية بيد أن هذا الانتاج لا يكفي للاحتياجات المحلية بأكملها وكذلك فيما يخص الفحم فقد اقتصدت تدريجياً في استيراده نتيجة للجهود الذي بذلت لامتلاك استعمال الوقود اسائل (المازوت) بدلا من الفحم كلما أمكن وقد حاولت مصلحة السكك الحديدية وهي أكبر

* Middle East Supply Centre.

مستهلك للفحم ٧٠ ٪ من قاطراتها لاستعمال الوقود السائل وبالتالي قللت حاجتها من الفحم إلى الثلث كذلك صناعة الاسمنت وقد كانت تلى مصلحة السكة الحديد في استهلاكها للفحم قد تحولت إلى استعمال الوقود السائل يضاف إلى ذلك أن كسب بذرة القطن أصبح يستعمل في كثير من الأغراض الصناعية الصغرى والمنزلية للوقود بدلا من الفحم .

ومنذ أول يناير سنة ١٩٤٥ سحِب إشراف مركز التموين للشرق الأوسط فيما عدا أصناف معينة وهي التي يستلزم نقلها حيناً كبيراً على البواخر كالغلال والسماد الكيماوى والفحم أو أنها في حالة شح عالمي كالمنسوجات والسيارات والمطاط ومنتجاته وفيما عدا هذه الأصناف أصبحت السلطات المصرية تعطى تراخيص الاستيراد دون الرجوع إلى مركز التموين للشرق الأوسط . وبتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٥ ألغى المركز المذكور نظراً لانتهاء الحرب في جميع ميادينها ورغبة في العودة تدريجياً إلى ما يشبه الظروف التجارية الدولية العادية .

وبتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ صدر قرار لوزير المالية يجعل الاستيراد من كتلة الاسترليني (وهي الدول التي عملتها بالاسترليني أو البلاد الأخرى المرتبطة عملتها بالجنيه الاسترليني) مباحاً دون حاجة إلى رخص استيراد ما عدا ٤١ صنفاً وهي التي لم يزل إنتاجها أقل بكثير من الحاجة إليها كالكاكو وحب الكاكو وبعض الزيوت والشحوم الغذائية ومنتجات الالبان والسكر وما شابه ذلك وتدرجياً أصبحت قيود الاستيراد تكاد تكون معدومة على البضائع المستوردة من بلاد العملات الممثلة غير أنها لا تزال قائمة فيما يختص ببلاد العملة الصعبة لأسباب سيأتى شرحها .

هذا ما كان من أمر الصعاب التي صادفت التبادل التجارى بين مصر والدول الأخرى سواء من ناحية قلة البضائع في الأسواق المفتوحة وأهمها الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والهند وجنوب أفريقيا وبلاد الشرق الأوسط أو من ناحية ضيق الامكنة على البواخر لنقل حاجيات المدنيين .

على أنه كانت هناك صعوبة أخرى لا تقل أهمية عن الصعوبتين المتقدمتين وهي صعوبة الحصول على الدولارات الأمريكية لا يمكن دفع ثمن ما يمكن استيراده من أمريكا منذ نشوب الحرب فرضت الرقابة على العملة الأجنبية وعلى تخصيصها سواء من جهة الكمية أو غرض الاتفاق وذلك بالاتفاق مع البنك الأهلي المصري وفي حدود الحصة التي يتفق مع المجلترا على تخصيصها لمصر من هذه الدولارات ولذلك كان من أعمال اللجان المشتركة لمركز التكوين للشرق الأوسط ليس فقط تقرير الحصة اللازمة لمصر من سلعة ما بل كذلك تخصيص وتوزيع الدولارات على السلع التي تمس إليها حاجة البلاد والتي لا بد من استيرادها من أمريكا .

وقد تم اتفاق بين الحكومتين البريطانية والمصرية عند ما سحب جزء من أشرف مركز التكوين في أول يناير سنة ١٩٤٥ حصص مصر بمقتضاها على جزء أوفر من العملة الصعبة Hard currency وهي دولارات الولايات المتحدة الأمريكية والدولارات الكندية والفرنك السويسري والاسكودات البرتغالية escudos والكورونات السويدية لمقابلة احتياجات مصر في سنة ١٩٤٥ حسبت على أساس برنامج استيراد لهذه السنة كان قد أعد بمعرفة مركز التكوين والحكومة المصرية قبل تخفيف أشرفه .

وجدد هذا الاتفاق لمدة الثلاثة شهور من أول يناير سنة ١٩٤٦ إلى آخر مارس سنة ١٩٤٦ بأن زيدت الكمية التي وضعت تحت تصرف مصر من هذه العملة الصعبة . ثم جدد بمعدل لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ كالبيان التالي :

الموضوع	المبالغ التي خصصت أصلاً (١٢ شهراً)	المبالغ المعدلة (١٥ شهراً) من ١٩٢٥/١/١ إلى ١٩٢٦/٣/٣١	المبالغ الإضافية (١٢ شهراً) من ١٩٢٦/١/١ إلى ١٩٢٧/٣/٣١	المبالغ المعدلة (٢٧ شهراً) من ١٩٢٥/١/١ إلى ١٩٢٧/٣/٣١
الواردات المنظورة	ج ٢٠ ٨,٤٨٩,٠٠٠	ج ٢٠ ١١,٨٨٨,٠٠٠	ج ٢٠ ٩,٥٥٠,٠٠٠	ج ٢٠ ٢١,٤٣٨,٠٠٠
المستقرة	١,٥٠٠,٠٠٠	٢,٦٧٢,٥٠٠	٢,٤٥٠,٠٠٠	٥,١٢٢,٥٠٠
المجموع	٩,٩٨٩,٠٠٠	١٤,٥٦٠,٥٠٠	١٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٦,٥٦٠,٥٠٠

ويتبين أن المعدل الشهري للأولى ٧٩٤,٠٠٠ جنيه مصري ولثانية ١٩٠,٠٠٠ جنيه مصري وزيد المبلغ المخصص للواردات غير الظاهرة بمبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ جنيه مصري في شهر ديسمبر الماضي فأصبح ٦,٧٢,٥٠٠ جنيه مصري.

وقد اتفقت الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية أخيراً على مد العمل بهذه الاتفاقية إلى ١٥ يوليو سنة ١٩٤٧ على أن تخصص في مدة الثلاثة أشهر والنصف ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري للواردات الظاهرة و ٨١٠,٠٠٠ جنيه مصري لغير الظاهرة أي بمعدل ٨٥٧,١٤٢ جنيه مصري في الشهر للأولى و ٢٥١,٤٢٨ جنيه مصري في الشهر للثانية وذلك بزيادة في المعال الشهري عما سبق الاتفاق عليه بمقدار ٦٣,٠٠٠ جنيه مصري للواردات انظاهرة و ٦٢,٠٠٠ جنيه مصري لغير الظاهرة.

أما التصدير فلا يزال خاضعاً بصفة عامة لتراخيص الاصدار مراعاة لمستلزمات تموين البلاد على أنه قد خففت أخيراً القيود المفروضة عليه من اتجاهات مختلفة.

الميزان التجارى

تبين فيما يلى قيمة الواردات وقيمة الصادرات من بضائع وطنية وأجنبية
والميزان التجارى من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٤٥ :

السنة	قيمة الواردات	قيمة الصادرات البضائع الوطنية والاجنبية	الميزان التجارى
	ج ٢٠	ج ٢٠	
١٩٣٠	٤٦,٩٨٥,١٣٤	٣٢,٠٩٠,٩٤٠	١٤,٨٩٤,١٩٤—
١٩٣١	٣١,٢٧٤,٥٥٩	٢٦,٣٨٠,٦٨٢	٤,٨٩٣,٨٧٧—
١٩٣٢	٢٧,٢٦٢,٢٦٢	٢٦,٠٠١,٠٢٦	١,٢٦١,٢٣٦—
١٩٣٣	٢٦,٧٦٢,٢٦٤	٢٨,٧٨٠,٠٨٥	٢,٠١٧,٨٢١+
١٩٣٤	٢٩,٢٤٨,٤٣٦	٣١,٦١٧,٧٠٤	٢,٣٦٩,٢٦٨+
١٩٣٥	٣٢,٢١٣,٠٢٧	٣٥,٤٠٩,٩٩٠	٣,١٩٦,٨٦٣+
١٩٣٦	٣١,٥٠٣,٧٢٥	٣٣,١٦٦,١٩٢	٢,٣٦٣,٢٥٧+
١٩٣٧	٣٧,٩٧١,٢٧١	٣٩,٢٨٣,٥٥٥	١,٣١٢,١٨٤+
١٩٣٨	٣٦,٧٠٢,٧٣٨	٢٩,٣٦٣,٥٢٨	٧,٣٤١,٢١٠—
١٩٣٩	٣٣,٧٥٧,٦١٦	٣٢,١٩٢,٣٦٦	٠,٥٦٥,٢٥٠—
١٩٤٠	٣١,٣٢٧,٣٦٦	٢٨,٣١٩,٤٠٠	٣,٠١٧,٩٦٦—
١٩٤١	٣٣,١٠٠,٥٣٧	٢٢,٦١١,٣٥٧	١٠,٤٨٩,١٨٠—
١٩٤٢	٥٥,٢٨٠,٣٠٤	١٩,٢٨٤,٩٦٧	٣٥,٩٩٥,٣٣٧—
١٩٤٣	٣٩,٠٧١,٦٢٠	٢٦,٥٧٩,٣٢٩	١٢,٤٩٢,٢٩١—
١٩٤٤	٥٠,٦٠٤,٠٨١	٢٩,٩٧٧,٦٥٨	٢٠,٦٢٦,٤٢٣—
١٩٤٥	٥٩,٦٧٩,٧٨١	٥٥,١٥٩,٣٥٨	٤,٥٢٠,٤٢٣—

مستقبل تجارة مصر الخارجية

أما فيما يختص بما ستكون عليه تجارة مصر الخارجية في المستقبل فإنه مهما يكن من الظروف فهي لا محالة متأثرة بالتقدم الصناعي والتوسع الزراعي الذي أحرزته مصر في سني الحرب وبسبب ظروفها وملابسها فهناك سلع كثيرة أصبح إنتاجها يسد حاجة البلاد (مع فائض للتصدير في بعض الأنواع) كالسكر والكحول والسيجار والملح وبعض أنواع المنتجات الزجاجية والفلال والاحذية والاسمنت والصابون والطرايش والاثاث والكبريت والبيرة . أما المنسوجات والزيوت الغذائية والصودا الكاوية فقد أصبح إنتاجها يسد الجزء الأكبر من الاحتياجات المحلية .

ومما لا شك فيه أن هناك حاجة ماسة إلى كثير من وسائل النقل وأهمها مهمات السكك الحديدية ووسائل النقل الأخرى من سيارات وأطارات وكذلك العدد والآلات وقطع الغيار اللازمة للنهضة الصناعية التي ازدهرت أبان الحرب . وهناك نشاطاً ملحوظاً في زيادة مصانع الغزل والنسيج وهذا فضلاً عما نحتاجه البلاد من المنسوجات الفطنية والحريرية لسد العجز في إنتاجها المحلي وكذلك المنسوجات الصوفية علاوة على الآلات الزراعية والأدوات الكهربائية يضاف إلى كل هذا بضائع الترف والسلع الاستهلاكية ذات القيمة العالية اللازمة للطبقات الغنية هذا فيما يختص بالبضائع التي نحن في حاجة إليها أما فيما يتعلق بالأسواق فإن هناك عدة اعتبارات بعضها متضافر وبعضها متنافر ولكن لكل منها أثره الفعال في تجارة مصر الخارجية في الظروف الحاضرة والمستقبل القريب نذكر من هذه العوامل :

(١) أن بريطانيا العظمى كانت أقدم سوق للواردات والمصادرات المصرية وكذلك كانت ولا تزال أهم سوق وبفارق كبير عن الأسواق التالية لها في الأهمية رغم ظروف الحرب .

(٢) أن لمصر كمية كبيرة من الارصدة قدرت أخيراً بـ ٤٤٠ مليون

جنبيه استرليني ولاستيعابها أو على الأقل لاستيعاب جزء منها يجب العمل على استيراد بضائع بريطانية منظورة ومستترة .

(٣) أن السوق المصرية في شديد الحاجة الى مختلف البضائع سواء الانتاجية أو الاستهلاكية . وأن القدرة النسبية للبلاد الاجنبية في الاسراع في التصدير سيكون لها أثر ذو أهمية خطيرة .

(٤) أن الامريكان أصبحوا على علم بحاجات السوق المصرية أكثر من ذي قبل نظرا لوجودهم في مصر مدة الحرب ولاشتراكهم في اللجان الاقتصادية المختلفة ووقوفهم على تفاصيل الصناعة المصرية وما ينقصها والمشروعات المصرية وما تحتاج اليه لتنفيذها واحتياجات الاستهلاك بوجه الدقة . هذا فضلا عن التوسع الهائل الذي أحرزته في الانتاج الصناعي من جراء ظروف الحرب وتحفظها للتصدير بكميات وفيرة .

(٥) على أن مقدار ما سيكون لدى مصر من العملة الصعبة له أثر لا يستهان به في توجيه تجارتها الخارجية .

(٦) هذا فضلا عن أن البلاد التي تعتمد الاستفادة من التسهيلات التي وضعتها الحكومة المصرية لتصدير القطن الطويل الثيلة ستعمل بلا شك على زيادة صادراتها إلى مصر .

يتبين من الأرقام السابقة أن الميزان التجاري كان في صالح مصر لغاية سنة ١٩٣٧ ثم صار في غير صالحها من سنة ١٩٣٨ على أنه يلاحظ أن هذه الأرقام تتعلق بالميزان التجاري للتجارة المنظورة فقط ولفهم الموقف على حقيقته يجب أن نأخذ في الحسبان أن هناك كميات كبيرة من القطن اشترتها الحكومة البريطانية في سنوات الحرب وخزنتها في مصر .

يضاف إلى ذلك ما تنفقه السلطات العسكرية من بريطانية وأمريكانية في مصر ثمن مشترياتها وتوريداتها ومرتبات القوات المسلحة ولذا كنجمت حسابات دائنة لمصر مقومة بالجنبيه الاسترليني تزيد في قيمتها بكثير على المعجز في الميزان التجاري والميزان الحسابي والتي أحدثت مشكلة الارصدة

الاسترلينية من جراء نظام النقد المصري وارتباط الجنيه المصري بالجنيه
الانجليزي والابقاء على سعر المبادلة بينهما بسبل اصطناعية وتوظيف بعض
المدخرات المصرية للبنوك والشركات والأفراد في أوراق مالية بريطانية
مما لا يتسع المقام لبحثه معكم الآن يؤخذ كذلك في الاعتبار ما ينفقه
السياح في مصر في أوقات السلم ويقدر بحوالى مليون من الجنيهات وما
تنفقه البعثات السياسية في مصر مما يعتبر بمثابة صادرات وكذلك ما ينفقه
السياح المصريون في الخارج والبعثات العالمية المصرية والسياسية وهي في
حكم الواردات .

وإتماماً لهذا البحث نورد فيما يلي الميزان التجارى بين مصر وأهم البلدان
الأجنبية قبل الحرب العالمية الثانية .

الميزان	القيمة بالآف الجنيهات سنة ١٩٣٧		البلد
	الصادرات وإعادة التصدير	واردات	
٤,٢٧٣ +	١٢,٥٥٣	٨,٣٨٠	بريطانيا العظمى .
٨٤٢ —	٣,٣٥٢	٤,١٩٤	المانيا . . .
٨٣٣ —	٢,٤٥١	٣,٢٨٣	إيطاليا . . .
٥٨٢ —	١,٥٦١	٢,١٤٣	الولايات المتحدة .
١,٤٤٨ —	٨٤١	٢,٢٨٩	بلجيكا ولكسمبرج .
٢,٦٠٠ +	٤,٣١١	١,٧٠١	فرنسا . . .
٢٩٦ —	١,٢٦٩	١,٥٦٥	رومانيا . . .
			شيلي . . .
٩٣٣ +	٢,٤٧٢	١,٥٣٩	اليابان . . .
			الهند . . .
٢٥٢ —	٥٠١	٧٥٣	هولندا . . .
٧٨٧ —	٧	٧٩٤	إيران . . .
٨٣٣ +	١,٣٣٩	٥٠٦	سويسرا . . .
			تشيكوسلوفاكيا .
٢٠٦ —	٢٨٨	٤٩٤	السويد . . .
٢٩٣ —	٢٦٢	٦٥٥	المجر . . .
٤٨ +	٢٥٩	٢١١	سوريا ولبنان .
٤٩٨ +	٦٩٢	١٩٤	فلسطين . . .

أما سنة ١٩٣٨ فكان الميزان التجاري فيها لنفس هذه الدول كما يلي :

الميزان التجاري		قيمة الصادرات (ج ٢٠)		قيمة الواردات		البلد
ج ٢٠	البلد	البضائع الأجنبية	البضائع الوطنية	ج ٢٠		
١٠٨٤,١٦٧+	٩,٥٥٠,٦,٥٢٣	٧٠,٢٨١	٩,٤٣٦,٢٤٢	٨,٤٢٢,٣٦٦	•	بريطانيا المظمية
٣٤٨,٤٩٣—	٣,٣٨٦,٥١٢	٣٢,٢٧٢	٣,٣٥٤,٢٤٠	٣,٧٣٥,٠٠٥	•	ألمانيا
١,٩١٣,٠٨—	١,٨١٢,٢٢٠	٦٧,٥٢٧	١,٧٤٤,٦٩٣	٣,٠٠٣,٥٢٨	•	إيطاليا
١,٧٣٠,٠٩٧—	٧١٥,٩٨٦	٨,٤٥٦	٧٠٧,٥٣٠	٢,٤٥٦,٠٨٣	•	الولايات المتحدة الأمريكية
١,٥٧٣,٧٢٩—	٥٠٠,٤١٦	٣٥,٦٧٠	٤٦٤,٧٤٦	٢,٠٧٤,١٤٥	•	بلجيكا وليكسمبورج
٤٢٩,١٤١+	٢,٣٨٥,٦٠١	٦٧,١٢٣	٢,٣١٨,٤٧٨	١,٩٥٦,٤٦٠	•	فرنسا
٦٧٢,٥٢٠—	٧٢٥,٥١٤	٢٠,٤٤٨	٧٠٥,٠٦٦	١,٣٩٨,٠٣٤	•	رومانيا
٨٢٩,٢١٩—	١٤٧,٥٢٢	١٠	١٤٧,٥١٢	٩٧٦,٧٤١	•	سويسرا
٨٨٨,٠٥٨+	١,٨٤٣,١٩٤	٢,٥٥٤	١,٨٤٠,٦٤٠	٩٥٥,١٣٦	•	اليابان
٦٦٩,١٤٣+	١,٥٤٣,٠٣٠	٥,٢٨٦	١,٥٢٧,٧٤٤	٨٧٢,٨٨٧	•	الهند

الميزان التجاري	قيمة الصادرات (ج.م.)		قيمة الواردات		البلد
	الجزء	البضائع الأجنبية	البضائع الوطنية	ج.م.	
ج.م.					
٤٥٩,٦٠٤-	٣٥٩,٢٢١	١٣,٣٠٦	٣٤٥,٩١٥	٨١٨,٨٢٥	هولندة
٥٨٠,٨٤٨-	١٤,١٧٨	١٠,٦٥٨	٣٥٢٠	٥٩٥,٠٢٦	ايران
٣٦٤,٤٠٨+	٩٥٨,٩٦٢	٦,٧٩٠	٩٥٢,١٧٢	٥٩٤,٥٥٤	سويسرا
٣٩٥,٣٨٥+	٩٧٢,٥٧٦	١,٢٦٤	٩٧١,٣١٢	٥٧٧,١٩١	تشيكوسلوفاكيا
٢٧٨,٠٣٦-	٢٥٣,٢٠١	٧٥٤	٢٥٢,٤٤٧	٥٣١,٢٣٧	السويد
٢٢٧,٨٥٦-	٢٣٩,٦٨٣	٧١٣	٢٣٨,٩٧٠	٤٦٧,٥٣٩	البحر
٣٠,٢٦٧+	٢٣١,٥٨٠	٢٥,١٥١	٢٠٦,٤٢٩	٢٠١,٣١٣	سوريا ولبنان
٣١٥,٤٥٧+	٥٦٠,٦٠٢	١٩١,٥٧٨	٣٦٩,٠٢٤	٢٤٥,١٤٥	فلسطين

+ هذه الملائمة معناها ان الميزان التجاري في صالح مصر

— هذه الملائمة معناها ان الميزان التجاري في غير صالح مصر

وليس المهم هو الميزان التجارى بين مصر وبلد معينة بالذات بل المهم هو الميزن التجارى الاجمالى وعما إذا كان فى صالحها أو فى غير صالحها .
وبديهي أنه إذا طمحت كل بلد بأن يكون الميزان التجارى بينها وبين كل بلد آخر على حدة فى صالحها لانعدهت المبادلات التجارية الدوائية . هذا فضلا عن أنه لا يمكن اعتبار الميزان التجارى دون الميزان الحسابى أى ميزان التجارة المنظورة وغير المنظورة .

نبين فيما يلى أهمية القطن بالنسبة لصادرات البضائع الوطنية وخصه انجلترا منه :

السنة	قيمة صادرات مصر من البضائع الوطنية فقط	قيمة صادرات مصر من القطن	حصة بريطانيا من صادرات مصر من القطن
١٩٠٠	١٧,١٢٤,١١٤	٠.ج	٠.ج
١٩٠١	١٦,١٥٣,٩٦٤	متوسط	متوسط
١٩٠٢	١٨,٠٤٦,٩٣٩	١٧,٨٦٦,٦٩٤	٥,٥٢٧,٣٩٣
١٩٠٣	٩,٥٣٩,٥٢٠		
١٩٠٤	٢٠,٨١١,٠٤٠		
١٩٠٥	٢٠,٣٤٢,٥٨٥	١٥,٨٠٦,٤٤٠	٧,٩٨٢,٣١٢
١٩٠٦	٢٤,٨٦١,٩٥٢	٢٠,٥٢٨,٠٠٢	١٠,٧٠٢,٥١٥
١٩٠٧	٢٨,٠١٣,١٨٥	٢٣,٥٩٧,٨٢٤	١٢,٢٧١,٧٨٤
١٩٠٨	٢١,٣١٢,٥١٢	١٧,٠٩١,٦٠٣	٨,٤٢٨,٨٤٧
١٩٠٩	٢٥,٩٩٠,٥١٦	٢١,٤٧٧,٧٣٩	١٠,٥٢٤,٠٠٩
١٩١٠	٢٨,٨٩٤,٨١٢	٢٤,٢٤١,٧١٢	١٢,٠٦٥,٧٥٧
١٩١١	٢٨,٥٣٠,٥٠٥	٢٢,٩٨٨,٢١١	١١,٠١٦,٢٦٧
١٩١٢	٣٤,٤٨٥,٦٦٣	٢٧,٥٢٩,٢٧٧	١٢,٥٧١,١٦١
١٩١٣	٣١,٥١٣,٢٩١	٢٥,٥١٣,١٠٩	١٠,٩٩٦,٤٤٠
١٩١٤	٢٣,٧٥٧,٣٨١	١٨,٦٦٩,٨٦١	٧,٥٨١,٥١٠
١٩١٥	٢٦,٣٥٦,٠٤٠	١٩,١٤٥,٦٤٤	٨,٩٩٠,٢٧٩
١٩١٦	٣٧,٣٤٧,٣٤٠	٢٩,٨١٣,٦٨٢	١٥,٤٠٠,٤٣٥
١٩١٧	٤٠,٩٨٩,٤٧٠	٣٣,٤٩٥,١٩٣	٢٠,٧٨٥,١٢٢
١٩١٨	٤٥,٣١١,٧٠١	٣٨,٠٣٤,٤٦٧	٢٦,١٦٨,٦٥٥
١٩١٩	٧٥,٨٥٨,٢٦٨	٦٥,٤٤١,٩٠١	٣٥,٢٨٤,١٣٩
١٩٢٠	٨٥,٤٥٨,٤١١	٧٥,٠٩٦,٠٢٦	٣١,٠٦٤,٨٨٢
١٩٢١	٣٦,٣٤٥,١٩١	٢٨,٣٧٥,٢٤٩	١٣,٠٥٤,٣٥٦
١٩٢٢	٤٨,٧٠٤,٧٢٢	٣٩,٧١٤,٤٨٥	١٧,٨٧٤,٢٢٨

السنة	قيمة صادرات مصر من البضائع الوطنية فقط	قيمة صادرات مصر من القطن	حصة بريطانيا من صادرات مصر من القطن
١٩٢٣	٥٨,٣٦٦,٣٥	٤٩,٥١٦,٣٦٩	٢٣,٠٧٠,٢٢٢
١٩٢٤	٦٥,٧٠٠,١٦٥	٥٦,٥٥٤,٤٩٩	٢٧,٠٤٣,٠٧٢
١٩٢٥	٥٩,١٩٦,٠١٣	٥١,٦٥٩,٨٠٦	٢٢,١٩١,٥٩٤
١٩٢٦	٤١,٣٢٣,٢٤٥	٣٤,٤٧٠,٨٩١	١٥,٣٧٤,١٣٦
١٩٢٧	٤٧,٧٩٤,٤٣٥	٣٨,٩٩٩,١٩٢	١٤,٨٠٨,٦٤٨
١٩٢٨	٥٥,١٠٦,٦٦١	٤٥,١٣٧,٨٢٣	١٧,٥٦٩,٠٠٠
١٩٢٩	٥٠,٨٢٩,٨٠٢	٤١,٣٦١,٠٠٠	١٤,٠٠٧,٠٠٠
١٩٣٠	٣١,١٣١,٠٧٩	٢٣,٧٨٨,٤٧٤	٧,٤٨٩,٠٠٠
١٩٣١	٢٥,٦٦٣,٦٤٧	١٩,٦٨٨,٠٦٩	٦,٤٦٩,٢٠٤
١٩٣٢	٢٥,٢٨٧,٨٨٥	١٧,٨٦٦,٦٩٤	٥,٥٢٧,٢٩٣
١٩٣٣	٢٨,١٠٩,٠٧١	٢١,٢٧٩,٦٤٦	٨,٧٦٧,٢٨٠
١٩٣٤	٣١,٠٤٩,٨٩٧	٢٤,٧٨٧,٩٠١	٧,٢١١,٩٣٦
١٩٣٥	٢٤,٤٢٣,٢٩٣	٢٦,٥٠١,٠٦٥	٧,٨٤٣,٧٤٤
١٩٣٦	٣٢,٩٧١,٥٨٥	٢٥,٠١٩,٥٦١	٨,٩٦٩,٥١٦
١٩٣٧	٣٨,٤١٨,٩٦٣	٢٩,٠٠٢,٣٦١	٨,٥٣١,٧٩٠
١٩٣٨	٢٨,٥٨٧,٣٦٢	٢١,١٨٩,٥٤٤	٦,١٠٠,٧٥٤
١٩٣٩	٣٢,٤٥١,٠٨٤	٢٤,٣٣٠,٣٦٤	٨,١٨٩,٢٩٩
١٩٤٠	٢٧,٨١١,٤٢٦	١٨,٨٥٨,٧٨٤	٧,٨٠٦,٩٠٨
١٩٤١	٢٢,١٢٢,٤٣٨	١٥,٩٢٣,٨٦٩	٥,٨٤٥,١٨٦
١٩٤٢	١٨,٧٤٨,٠٩١	١٤,١٢٤,٧٤٠	٨,١٢٤,٤٠٤
١٩٤٣	٢٥,٠٣٠,٢٨٤	١٨,٣٨٠,٢٩٨	٧,٣٦٨,٣٣٦
١٩٤٤	٢٦,٩٢١,٦٠٧	١٩,٤٦٠,٩٣٠	٨,٤٦٣,٢١٤
١٩٤٥	٤١,٦٢٩,٩٩٩	٣٢,١٧٢,٧١٧	١٠,٤٨٨,٣٥٩

تجارة مصر الخارجية

من يناير إلى أكتوبر سنة ١٩٤٦

لما كان آخر مجلد إحصائي عن تجارة مصر الخارجية ظهر للان هو عن شهر أكتوبر سنة ١٩٤٦ فنود أن نحلل فيما يلي الحركة التجارية في المدة من يناير إلى أكتوبر من السنة المذكورة قد بلغت قيمة الواردات والصادرات في المدة المذكورة بمقارنتها بنفس المدة من سنة ١٩٤٥ الأرقام الآتية :-

المدة	الواردات بالجنيه	الصادرات بما فيها إعاد التصدير بالجنيه	العجز في الميزان التجاري بالجنيه
من يناير إلى أكتوبر ١٩٤٥	٤٧,٨٧٤,١٧٣	٤٠,٦٥٨,٧٠٨	٧,٢١٥,٤٦٥-
من يناير إلى أكتوبر ١٩٤٦	٦٦,٦٥١,٥٨٥	٥٣,١٢٤,٠٢٥	١٣,٥٢٧,٥٦٠-

يتبين من هذه الأرقام أن حركة الواردات في العشرة أشهر الأولى من سنة ١٩٤٦ قد زادت زيادة ملحوظة عنها في نفس المدة من سنة ١٩٤٥ وكذلك قيمة الصادرات كما أن العجز في الميزان التجاري قد زاد بما يقرب من ستة ملايين وثلاث المليون عما كان عليه في تلك المدة غير أن حالة غلاء المعيشة التي يئن منها الأهليون وتضخم الأرصدة التي لمصر في إنجلترا تجعلنا نرحب بزيادة الواردات على الصادرات وأن لا نترجع من جراء تضخم العجز في الميزان التجاري .

وكما سيثبت لكم فإن أكبر حصة في قيمة الواردات قد خصت إنجلترا وهي مدينة لنا بنحو الـ ٤٤٠ مليون جنيهه وبديهي أن أنجع وسيلة لسداد هذا الدين هو ما يمكن أن نحصل عليه منها سواء في شكل سلع أو خدمات . وفيما يلي أهم البلاد التي استوردنا منها حاجياتنا الأجنبية وحصة كل منها مرتبة حسب أهميتها :

قيمة الواردات من بضائر إلى أكتوبر سنة ١٩٤٦ المليون المصري	البلد
٢٠,٩٩,٩٨٤	المملكة المتحدة
٧,٩٠٩,٣٨٧	الولايات المتحدة
٣,٨٨٦,٢٧٨	إيطاليا
٣,٨٥٢,٧٤	تركيا
٣,٧٣٩, ٦٢	العراق
٢,٧٨٢,٤٦٠	كندا
٢,٥٩٩,٣٣٦	إيران
٢,٠٠١,٠٠٤	فرنسا
١,٩١٥,٢٥٠	الهند
١,٨٦٠,٦٣٦	شيلي
١,٦٦٤, ٥٨	بلجيكا والـكسمبرج
١,٣٩٤,٨٩٤	اتحاد جنوب افريقيا
٩١٢,٩٣٦	البرازيل
٨٩٦,٩١٠	استراليا
٨٦٦,١٣٦	سيلان
٨٣١,١١٦	سويسرا

ويتضح من هذه الأرقام أن المملكة المتحدة لا تزال الأولى في المرتبة وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد وطدت مركزها في التجارة الخارجية المصرية وأن إيطاليا وفرنسا وبلجيكا بدأت تسترد نشاطها الاقتصادي بخطوات واسعة بعد ما أصابها من دمار من آثار الحرب وأن الممتلكات المستقلة البريطانية وهي كندا واتحاد جنوب أفريقيا واستراليا وكذلك الهند وسيلان قد أصبحت في مركز بارز كدول مصدرية بالنسبة لما كانت

عليه قبل الحرب وذلك نظراً لما أحرزته من تقدم صناعى وتوسع تجارى من جراء ظروف الحرب خصوصاً وأنها كانت جميعها بعيدة عن متناول التدمير كما أن أهمية العراق وإيران كوارد للكروسين قد زادت بعد أن تعسر استيراده من رومانيا أما أهم أصناف الواردات مرتبة حسب أهميتها فكانت كالآتى :

القيمة الجنية المصرى	الصنف
٥,٥٩٥,١٥٠	تنغ (ورق ودخان وسجائر وتبغ مصنوع)
٥,٨٥٦,٥٥٣	كروسين ومنتجات أخرى بترولية
٣,٤٩٢,٥٢٨	مصنوعات حديدية أو فولاذ كالككرات والأسياخ والقمضان والصاج والمواسير والمسامير والبرشام والصواميل الخ
٢,٤٦٦,٤١٣	أسمدة كيماوية
٢,٠٢١,٦٧	الورق بمختلف أنواعه
٢,١٩٥,٩٦١	قمح
١,٣٩١,٥٢٠	بن غير محمص
١,٣٣٣,٩٩٧	أخشاب للبناء
١,٦٨٠,٣٠٦	سيارات ركوب وأمنيبوس وسيارات نقل وهياكلها ولوازمها
١,١٠٣,٨٩٥	أدوية وعقاقير أفر بازيقية
١,٠٠٧,٢٢٩	خم حجرى
٨١٩,٧١٢	ماكينات بخارية أو بالاحتراق الداخلى من مختلف الأنواع
٥٦٢,٠٣٣	مولدات ومحركات وأدوات كهربائية بما فيها الراديو

أما أهم البلاد التي شحنت إليها الصادرات المصرية فكانت كالآتي مرتبة حسب أهميتها :

المجموع بالجنيه	إعده التصدير بالجنيه	الصادرات بالجنيه	البلد
٩,٠٠١,١٣٥	٣٩,٨١٢	٨,٩٦١,٣٢٣	المملكة المتحدة .
٨,٥٦٣,٦١٢	٥٦,٠٥٦	٨,٥٠٧,٥٥٦	إيطاليا . .
٧,٣٤٩,٠٦٧	٥٥,٢٦٦	٧,٢٩٣,٨٠١	الهند . .
٤,١٩٥,٤٧٦	٤,٨٨٨	٤,١٩٠,٥٨٨	فرنسا . .
٣,٤٦٦,٥٠٠	٩٨,٨٦١	٣,٣٦٧,٦٣٩	سيلان . .
٣,٠٢٧,٣٨١	١٢,١٧٥	٣,٠١٥,٢٠٦	الولايات المتحدة .
٢,٤٤٢,٠٣١	١,٣٢٨,٨٠١	١,١١٣,٢٣٠	فلسطين . .
٢,٢٣٦,٦٧٣	٣٠٧,٥٤٩	١,٩٢٩,١٢٤	اليونان . .
١,٥٢٩,٤٠٣	٣,١٤٧	١,٥٢٦,٢٥٦	سويسرا . .
١,٣٦٨,٥٢٦	٠,٣٥٤,٤٧٨	١,٠١٤,٠٥٨	سوريا . .

وقد كانت أهم أصناف الصادرات المصرية كما يلي مرتبط حسب قيمتها :

القيمة بالجنيه المصري	الصنف
٣٥,٥٦٧,٤٣٨	قطن خام
٤,١٦٨,٠٢١	أرز
٩٦٧,٣١٧	شعير
٩٥٩,١٦٣	زيوت مازوت وديزل وسولار
٠,٩٤٠,٠١٨	كسب بذرة قطن
٦٠٣,٣٥٩	بصل
٥٨٧,٥٧٨	ذرة عويجة
٥٢٦,٤٧٣	فوسفات الجير الطبيعي
٣٠١,٤٧٥	نخالة وفضلات الطحن
٢٥٢,٩٨١	كتان وقنب خام
٢٢٩,٩٨٩	فول ناشف
٢٣٩,٠٣٧	سجائر
١٠٦,٩٥٤	ملح الطعام

القطن وتجارة مصر الخارجية

نظراً لما للقطن من أهمية كبرى في تجارة مصر الخارجية فقد رأيت من الصواب أن أخصص له بحثاً شاملاً في هذه المحاضرات :

الأهمية القطن في اقتصادنا القومي :

بالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة وكبار الزراع والهيئات المهمة بشؤون الزراعة في تنويع المحاصيل الزراعية فإن القطن لا يزال عماد الثروة الأهلية ويكفي للتدليل على ذلك أن صادراتنا منه لا تقل عن ٨٠ ٪ من اجمالي قيمة الصادرات المصرية وقد بلغ ثمن ما صدر من القطن قبيل الحرب أي في السنوات العادية ٢٥ مليون جنيه تقريباً في سنة ١٩٣٦ و ٢٩ مليون جنيه في سنة ١٩٣٧ و ٢١ مليون جنيه في سنة ١٩٣٨ و ٢٤ مليون ونصف المليون تقريباً في سنة ١٩٣٩ .

والقطن كمادة خام له أهمية عالمية سواء من النواحي الزراعية أو التجارية أو الصناعية وحتى من الناحية السياسية الدولية .

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم البلاد المنتجة للقطن من حيث الكم اذ تنتج وحدها أكثر من نصف الانتاج العالمي اما مصر فتعتبر الاولى من حيث رقي صنف قطنها وطول تيلته ونعومته كما انها أهم مصدر عالمي لأصناف القطن الطويل التيلة بيد أن انتاجها لا يتعدى ٦ ٪ من الانتاج العالمي .

ولعله من الطريف أن أذكر لكم كيف بدأ انتاج القطن الأمريكي مع ضخامته الحجمية الهائلة والقطن المصري مع سمعته العالمية من حيث الجودة: بدأ كلاهما من بداية بسيطة متواضعة فضلاً عن حداثة عهدهما في الحائزين .

أرسلت الولايات المتحدة في سنة ١٧٨٤ أربعة عشر كيساً من القطن الخام الى انجلترا وعند وصولها القت الجمارك الانجليزية الحجز على ثمانية

أكياس منها بحجة أنه من غير المعقول أن تخرج أمريكا كمية من القطن كبيرة كهذه !!

وهذا يبين لنا أن القطن كمادة خام كان لغاية هذا العهد في حكم العدم والسبب في ذلك أن الحليج كان يعمل باليد أى أن شعر القطن كان يفصل عن البذرة بالأصابع وهذه عملية فضلا عن أنها مضيعة زهى تحتاج الى وقت طويل مما جعل زراعة القطن غير مربية اطلاقا وكان ما يزرعه الفلاح - لأمركى من مساحة متواضعة في موسم واحد يكفى انتاجها من القطن الخام لتشغيل عائلته عدة مواسم تالية في فصل الشتاء وبفضل « المنشار الحليج » الذى اخترعه ايلي وايتنى Eli Whitney . في سنة ١٧٩٢ . أمكن منتجو القطن التغلب على صعوبة الحليج وأصبح فى الامكان أدائها آليا . وسرعان ما زاد انتاج القطن الخام بخطوات تعد ثورية . وتطورت عملية الحليج من هذه البدايه البسيطة حتى صارت صناعة ميكانيكية كبيرة كما نعهدها الآن .

أما فى مصر فقد لاحظ مسيو جوميل Jumel الفرنسى الجنسبة فى سنة ١٨٢٠ فى حديقة موحويك الذى كان موظفا سابقا بالسودان شجرة قطن من صنف ممتاز ومن بذور هذه الشجرة وبفضل تشجيع وفطنة وبعد نظر محمد على باشا الكبير رأس الاسرة المالكة استت زراعة القطن فى مصر وتمت حتى وصلت الى ذروتها الحالية .

* * *

ولاهمية القطن كمحصول رئيسى يدر على البلاد هذه الثروة الكبيرة من تصديره للخارج أصبح اهتمام الحكومة المصرية به اهتماما تقليديا سواء من ناحية الرى والصرف وأساليب الزراعة أو استنباط الاصناف الجديدة أو انتخاب التقاوى الصالحة للزراعة ومراقبة أعدادها حتى تصل الى المزارع أو مقاومة الآفات الزراعية القطنية أو مراقبة حليج القطن وتحريم خلطه كل هذه اجراءات تنفذ بكل دقة وحزم بواسطة اخصائين أكفاء مزودين بأحدث الجهيزات العلمية اللازمة لأبحاثهم الزراعية والفنية .

ونتيجة لكل هذه الجهود المتواصلة والمتتمة لبعضها وبفضل التربة المصرية اكتسب القطن المصرى سمعة فى الخارج لا ينافسه فيها أى نوع من الاقطان الأخرى .

وتقدر الزيادة فى قيمة الناتج من القطن للفدان الواحد بمقدار ٦٠ ٪ فى بحر العشرين سنة الأخيرة . كما أن غلة الفدان قد تضاعفت فى بحر الثلاثين سنة الأخيرة .

تقسيم القطن المصرى حسب طول تيلة :

ان أصناف القطن المصرى فى تغيير مستمر ولما كان كل صنف يأخذ فى أسباب النمو ثم يصل الى ذروته من حيث المحصول ومستلزمات صناعة الغزل ثم يبدأ فى الاضمحلال فان وزارة الزراعة دائبة العمل على استنباط أصناف جديدة تحمل محل الأصناف التى يبدو عليها بوادر الاضمحلال فاملة على اكساب الصنف الجديد المستنبط صفات فوق صفات الصنف المستعاض عنه فمثلا لم يحمل صنف الكرنك محل السكلاريديس من المشهور الذى بدأ فى الاضمحلال منذ سنة ١٩٢٥ فحسب بل فاقه فى مزايا أخرى .

والاصناف التى تزرع الآن بكميات كبيرة تجاريا هى كما يلى مع بيان طول تيلة كل منها .

طول التيلة		الصنف
بالبوصة	بالمليمتر	
١ ١٨/٣٢	٤٠	الكرنك
١ ١٦/٣٢	٣٨	المنوفى
١ ١٢/٣٢	٣٥	الجيزة ٣٠
١ ١٠/٣٢	٣٣	الجيزة ٧
١ ٨/٣٢	٣٢	الاشمونى
١ ٧/٣٢	٣١	الزاجوره

اما القطن الأمريكى فأغلبه يتراوح بين بوصة واحدة و $1/8$ و $1/4$ بوصة
فى طول تيلته فى حين أن أغلب القطن الهندى يباغ $3/8$ بوصة ويصل بعضه
الى $3/4$ بوصة ومن ذلك يتبين درجة تفوق القطن المصرى على الأصناف الأخرى.
والجدول التالى يبين مدى توزيع المحصول المصرى من حيث المساحات
المتزرعة ومدى التحول من أصناف إلى أخرى وذلك فى سنة ١٩٤٥
مقارنتها بسنة ١٩٣٨ :

الصنف	طول التيلة بالمليمتر	مساحة المتزرعة بافدان	سنة ١٩٣٨	مساحة المتزرعة بافدان	سنة ١٩٤٥
كرنك	٤٠	—	٥٨٤,٠٠٠		
سكلاريدي	٣٨	١٣٨,٠٠٠	—		
سخا ٤	٤٠	١٧,٠٠٠	—		
منوفى	٣٨	—	٣٨,٠٠٠		
معرض	٤٠	١٠٢,٠٠٠	—		
وفير	٣٧	٣٩,٠٠٠	—		
جيرة ٧	٣٣	٥٧٣,٠٠٠	١٤٢,٠٠٠		
اشمونى	٣٢	٥٨٤,٠٠٠	٢٠٢,٠٠٠		
زاجورة	٣١	٣١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠		
أصناف أخرى	—	٢١,٠٠٠	٦,٠٠٠		
الاجمالى		١,٧٨٤,٠٠٠	٩٨,٢٠٠٠		

يلاحظ من هذه الأرقام مدى التحول إلى صنف الكرنك وانعدام
صنف السكلاريدي وانخفاض مساحة الاشمونى والزاجورة والجيزة ٧ على
أنه لانخفاض مساحة الأصناف الثلاثة الأخيرة أسباب ترجع إلى عوامل
الحرب وظروف التمويل كما سيأتى عليه الكلام فيما بعد :

السوق الخارجية ————— للقطن المصري

فيما يلي بيان صادرات القطن المصري لختلف البلاد منذ موسم ١٩٣٧/١٩٣٨ حتى موسم ١٩٤٥/١٩٤٦ مرتبة حسب أهميتها في ٣٧/٣٨ و ٣٨/٣٧ وحسوبة بالآلاف القطن

البلد	٣٨/٣٧	٣٩/٣٨	٤٠/٣٩	٤١/٤٠	٤٢/٤١	٤٣/٤٢	٤٤/٤٣	٤٥/٤٤	٤٦/٤٥
المملكة المتحدة	٢٨٢٤	٢٧٠٦	٢٩٤٥	١٦٨٥	٢٦٤٥	٣٤٩	١٩٦٨	١٩٧٧	١٣٢٥
فرنسا	١١٦١	٩٣٨	١٤٤٩	—	—	—	—	٦٩٨	٥٦٢
ألمانيا	١٠٨٨	١٠٢٧	—	—	—	—	—	—	—
الهند	٦٤٧	٤١٤	٥٧٦	٨٨٦	٣٥٨	١٢٧٨	١٠٨٠	١٠٦٧	٦٤٠
إيطاليا	٥٩٤	٥٣٧	٤٢٧	—	—	—	—	٥	٨٤٠
اليابان	٤٩٣	٧٥٨	٦٣٤	٣٦٤	—	—	—	—	—
سويسرا	٣٨٢	٤٠٤	٢٩٩	٢٢	—	—	—	٤٨	١٨٩
رومانيا	٣٤٣	٢٤٧	١٤٦	—	—	—	—	—	—
تشيكوسلوفاكيا	٣٠٨	١٩٢	—	—	—	—	—	—	—
بولندا	٢١٣	٢٢٣	—	—	—	—	—	—	—
الولايات المتحدة	١٩٥	١٩٠	٣٣٢	٥٧١	٨٣٩	٢٢٨	٣٤٠	١٩٤	٣٤٣
الهند	١٢٨	—	٦٦	—	—	—	—	—	—

(تابع) السوق الخارجية للقطن المصري

فيما يلي بيان صادرات القطن المصري بمختلف البلاد منذ موسم ١٩٣٧/١٩٣٨ حتى موسم ١٩٤٥/١٩٤٦ مرتبة حسب أهميتها في ٣٨/٣٧ ومحسوبة بالألف القنطاري

البلد	٣٨/٣٧	٣٨/٣٨	٣٩/٣٨	٤٠/٣٩	٤١/٤٠	٤٢/٤١	٤٣/٤٢	٤٤/٤٣	٤٥/٤٤	٤٦/٤٥
باجيكا	٨٩	٩١		٨١	—	—	—	—	٥٢	٦٦
البحر	٨١	١٢٠	٤٦	—	—	—	—	—	—	—
السويد	٦٥	٨٧	٥٧	١٢	٢٦	—	—	—	٤١	٢٢
البرتغال	٤٩	٤٣	٦٧	٣١	٢٢	١٨	—	١٧	—	٤٣
استونيا	٤٢	٤٠	١٨٠	٤١	—	—	—	—	—	—
اليونان	٢٦	٢٤	٢٤	٢٩	—	—	—	—	—	—
الصين	٢٤	٢٧	٦٨	٤٧	٢٩	—	—	—	—	٥٧
هولندا	٢٣	٤٣	٤٧	٢٧	٢٧	٢٤	—	—	—	١٠
كندا	٢٧	٨٩	٨٩	٨٩	٤٣٤	—	—	—	—	١
إسبانيا	٦	٩٦	٨٩	٨٩	—	—	—	—	—	١٥
بلاد أخرى	٨٣	٩٦	—	—	—	—	—	—	—	٩٤
الجموع	٨٩٢٢	٨٤٨٤	٧٥٠٤	٤١١٨	٤٦٠٩	٢٠٧٠	٢٠٦	٣٢١١	٤٢٢٤	٤٤١٣

يتبين من الجدول السابق أن القطن المصرى كان يتمتع قبل الحرب بسوق عالمية بالمعنى الصحيح فكان يستهلك في جميع البلاد المتحضرة . ولذلك كانت سوقه سوقاً عالمياً وأسعاره أسعاراً عالمية تتمشى ارتفاعاً أو انخفاضاً طبقاً لأسعار القطن الأمريكى نظراً لصغر كمية إنتاجه بالنسبة لضخامة كمية الأمريكى من الإنتاج العالمى وقد سببت ظروف الحرب قفل الأسواق في وجه القطن المصرى سواء بسبب الأعمال الحربية أو صعوبة الشحن اللهم إلا أسواق المملكة المتحدة والهند والولايات المتحدة كما يتبين بجلاء من الجدول السابق وهذه لم يمكنها أن تستوعب إلا جزءاً من المحصول مما دفع الحكومة على التدخل في سوق القطن مشترية ومما جعل أسعار القطن المصرى تتأثر بالعوامل المحلية الضيقة بعد أن كانت أسعاراً عالمية .

وبالرغم من أن سوق البضاعة الحاضرة بالاسكندرية كانت مفتوحة طيلة سنى الحرب إلا أن عوامل العرض والطلب لم تأت أثرها الطبيعى خصوصاً مع وجود الحكومة مشترية للقطن لتخزينه .

ولما تبين في سنة ١٩٤٢ أن هناك أزمة في إنتاج الجبوب نظراً لعدم إمكان الحصول على الكميات الكافية من السماد الكيماوى الذى أصبح لا مندوحة للزراعة المصرية عنه ونظراً لتعذر جلب الغلال من الخارج اضطرت الحكومة الى تحديد المساحات المنزرعه قطناً وعلى الأخص في الوجه القبلى الذى اعتاد زراعة الأشمونى اذ خفضت مساحة انقطن فيه الى ربع ما كانت عليه وفي الوجه البحرى اتجهت رغبة المزارعين الى زراعة صنف الكرنك في المساحات المصرح لهم بها لما امتاز به من طول التيلة وعلو الغلة سعياً منهم وراء تعويض مساوئ تحديد المساحة الفطنية ويعطى الكرنك في غلته ما يقرب من ٦٠ ٪ زيادة عما كان يعطيه السكلاريدي إلا أن هذا الاتجاه هو سبب الازمة الحالية للقطن الطويل التيلة أى الكرنك وأية ذلك أنه في السنين الأولى للحرب كانت قد تراكت كميات وفيرة من الأشمونى ثم أتت ظروف تحديد المساحة وعلى الأخص في الوجه القبلى فتراكت كميات الكرنك على حساب

الاشتموني فأصبح المركز الراهن أن الطلاب على الاشتموني أكثر من المعروض منه في حين أن المعروض من السكرنك أكثر بكثير من الطلاب عليه .
وكان انخفاض المساحة المنزرعة قطننا على الوجه الآتي :

السنة	المساحة بالفدان
١٩٣٨	١,٧٨٤,٠٠٠
١٩٣٩	١,٦٢٥,٠٠٠
١٩٤٠	١,٦٨٥,٠٠٠
١٩٤١	١,٦٤٤,٠٠٠
١٩٤٢	٧٠٦,٠٠٠
١٩٤٣	٧١٣,٠٠٠
١٩٤٤	٨٥٣,٠٠٠
١٩٤٥	٩٨٢,٠٠٠
١٩٤٦	

مركز القطن المصري في المدة من أول الموسم الحالى لغاية نهاية الاسبوع
الآخر من شهر يناير سنة ١٩٤٧ وهو تاريخ آخر احصائيات قطنية نشرت :
بلغت كمية المخزن من القطن في نهاية الاسبوع المذكور ١٠,٦٣٢,٠٣٥ قنطارا مقابل ٣٤٩ و ١٢٠٢٧ في نفس التاريخ من يناير سنة ١٩٤٦ .
وبلغت كمية الصادرات منه في المدة المذكورة بمقارنتها بالمدة المقابلة لها من موسم ١٩٤٥ / ١٩٤٦ كالآتي :

الدولة المستوردة	الصادرات لغاية نهاية الاسبوع الاخير من يناير		الزيادة
	موسم ٤٦/٤٥	موسم ٤٧/٤٦	
المملكة المتحدة .	٤٩٤,٧٤٦	٦٥٣,٦٠٩	١٥٨,٨٦٣
إيطاليا . . .	٩,٤٨٠	٤١٨,٠٨٨	٤٠٨,٦٠٨
الهند . . .	٢٠٠,٨٣٧	٣٩٩,٩٧٦	١٩٩,١٣٩
الولايات المتحدة .	٩٨,١٢٤	٣٥٠,٧٤٨	٢٥٢,٦٢٤
فرنسا . . .	٩٧,٢٣٦	٣٣٤,٤٧٤	١٣٧,٠٣٨
سويسرا . . .	٥٤,٨٢٧	٩٢,٧٩٣	٣٧,٩٦٦
بلاد أخرى . .	٨٣,٨٥٣	٤٦٥,٤٤٠	٣٨١,٥٨٧
المجموع . .	١,٠٣٩,١٠٣	٢,٦١٤,٩٢٨	١,٥٧٥,٨٢٥

أى أن ماصدر فى هذه الفترة من الموسم الحالى تقرب من ضعف ماصدر فى المدة المقابلة لها فى الموسم الخاص .

ومن أجمالى المصدر فى هذه المدة من الموسم الحالى وهو ٢٦١٤٩٢٨ قنطار بلغت كمية الكرنك ١٠١٣١٦٣٤ قنطارا والاشمونى والراجورة ١٠٩٠٥٢٢ قنطارا والباقي وقدره ٣٩٢٧٧٢ قنطارا من مختلف الأصناف الأخرى وأهمها جيزة ٧ .

القطن المحلوج من أول الموسم حتى نهاية شهر يناير سنة ١٩٤٧ :

قد أذاعت وزارة الزراعة أخيرا أن كميات الاقطان التى تم حياجهافى جميع المحالج من اول هذا الموسم حتى نهاية شهر يناير سنة ١٩٤٧ هى :

كرنك ٢٠١٠٦١٣ قنطار وأمون ٨٥٤ قنطار ومنوفى ٣٥٧ قنطار ٢٥٠ قنطارا وهما صنفان مماثلان للكرنك أى أن مجموع المحلوج من الثلاثة أصناف ٢٢٦٦٨٢٤ قنطار واشمونى ١٢٣٢٦٣١ قنطارا وجيزة

٧٩٩٧٤٩٢ قنطارا وجزء ٣٠ ٨٠٤٢٣ وزاجورة ١١٧٨٨ قنطارا وهي أصناف مماثلة للاشموني ومجموع المحلوج من هذه الأربعة أصناف ١٠٣٦٠٠٦٤٨ و١٠٣٦٠٠٦٤٨ أى أن مجموع ما حُلج من الكرنك والأصناف المماثلة له تزيد عما حاج من أصناف الاشموني بمقدار ١٧٦٠٦٠٩٠٦ قنطارا وهناك كميات صغيرة أخرى حُلجت فى نفس المدة مق أصناف أخرى قليلة الأهمية بلغ مجموعها ٣٧٢٠٣٧٢٠ قنطارا .

وبعد أن كانت نسبة المساحة المزروعة أقطانا طويلة الثيلة مما تبلغ طول ثيلتها حوالى ٤٠ مليمتر تعادل ١٤٩١ /٠ من اجمالى المساحات المزروعة قطننا فى سنة ١٩٣٨ زادت الى ٦٣٨٤ /٠ من اجمالى المزرع فى سنة ١٩٤٥ .

هذا فى حين أن الاستهلاك المحلى من القطن الخام لا يتعدى مليون قنطار مع أن المحلوج فى موسم ١٩٣٨ / ١٩٣٩ بلغ ٨١٦٦٠٠٠ ر وحتى فى سنة ١٩٤٤ / ١٩٤٥ مع التخفيض الكبير فى المساحة المزروعة قطننا بلغ المحلوج ٦٤٠٠٠٠٠ ر قنطارا أى أن القطن المصرى الخام سلعة للتصدير أكثر منها للاستهلاك المحلى . وقد بلغت كمية المخزون فى بداية الموسم الحالى (سبتمبر ١٩٤٦) ٧٨٠٠٠٠٠ ر قنطار أضيف إليها المحصول الجديد وهو نحو ٨٠٠٠٠٠٠ ر أى أن جملة المعروض فى بداية هذا الموسم بلغت ١٣٦٠٠٠٠٠ ر قنطارا يستهلك منها محليا حوالى مليون قنطار والباقى للتصدير للخارج .

السياسة القطنية الحالية :

أثبتت السياسة القطنية الحالية منطقية من حيث أنها انصبت على علاج الصعاب التى تعتور سهولة تصريف القطن المصرى والعودة به الى سيرته الاولى من حيث سهولة التصدير .

فلعلاج حالة القطن الطويل الثيلة وهو الكرنك من حيث أن المعروض منه أكثر بكثير من الطلب عليه عمدت الحكومة الى تحديد مساحة زراعته فاستصدرت القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٤٦ بتحديد المساحات التى يجوز

زروعها قطناً وجعلتها ٢٧ ٪ من مجموع الاراضى التى فى حيازة كل مزارع فى مناطق معينة فى شمال الوجه البحرى و ١٨ ٪ من مجموع الاراضى التى فى حيازة كل من باقى جهات المملكة فيما عدا اراضى الحياض التى ليس لها مورد للمرى الصيفى و اراضى الحياض المنتفعة بالرى من الترع المخصصة لزراعة الحبوب و اراضى مديرية اسوان وكذلك استصدرت القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٦ الذى اجاز زراعة الكرنك فى مناطق معينة فى شمال الدلتا و حرم فى باقى الجهات الاخرى وفى حدود المساحات المصرح بها زراعة اصناف غير الاشمونى والزاجورة والجيزة ٣٠ .

وقد أعلنت الحكومة بأنها تعترم عزمها أكيدا تنفيذ هذين القانونين بكل دقة بغية موازنة العرض بالطلب وهما خاصان بالسنة الزراعية ٤٦ / ٤٧ كذلك لما تبين أن عدة بلاد أوروبية وغيرها من البلاد التى اعتادت استيراد كميات كبيرة من القطن المصرى أصبحت فى حالة عسر اقتصادى ومالى من جراء الدمار الذى أحدثته الحرب فهذه البلاد أما أنه ليس لديها ما تصدره من بضائع مقابل ما تحتاج اليه من القطن أو انها تفتقر فى الوقت الحاضر الى العملة الأجنبية لدفع الثمن نقداً . لذلك استصدر القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٦ الذى يخول للحكومة أن تضمن لبنك مصر فى حدود مبلغ خمسة ملايين من الجنيهات ما يخصه من الكمبيالات التى يحصل عايبها المصدرون عن صفقات لبيع القطن المصرى الى الخارج الحاملة لضمان بنك المشتري وضمان حكومة الدولة المصدر اليها بالشروط والأوضاع التى يقررها مجلس الوزراء لهذا الغرض . وكذلك يرخص للحكومة فى أن تقدم لبنك مصر المبالغ اللازمة ليتولى الخصم لحسابها فى حدود قيمة الضمان المشار اليه وعلى أن تؤخذ المبالغ اللازمة للاغراض المتقدمة من الاحتياطى العام .

وهذا القانون يسهل للدول التى فى حاجة الى القطن المصرى والتى لا يتيسر لها الدفع عاجلا ان تحصل على حاجتها منه بالأجل على أنه اذا ارادت ان تستفيع بهذه الفرصة المواتية فعليها أن تشتري من صنف القطن الكرنك

أما إذا أرادت الحصول على الاثمنوني فعليها أن تشتريه في السوق الحرة دون
أى معونة من جانب الحكومة المصرية وذلك لأن الطلب على الاثمنوني
شديد بالنسبة للمعروض منه وبالتالي فإن أسعاره مجزية وقد بدأت الحكومة
فعلا بتطبيق هذا القانون لتشجيع التصدير وعقد صفقات كبيرة منه إنقفا
بمزاياه فقامت أخيرا بإبرام اتفاق مع تشيكوسلوفاكيا ووضعت بقتضاه تحت
تصرفها اعتماد بمبلغ مليون جنيه يخصص لشراء السكر لك والمنتظر أن تلى
هذه الصفقات صفقات أخرى من هذا القبيل .

يضاف الى ذلك أن الحكومة قد أرسلت في العام الماضي بعثات للاتصال
بغزالي القطن في الخارج للترويج للقطن المصري وكان ذلك في القارة الأوروبية
وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأقصى .

تجارة الترانسيت

(أى التجارة العابرة)

تنقسم تجارة الترانسيت (أى التجارة العابرة) الى قسمين وهما:
أولاً - ترانزيت مباشر ويشمل البضائع التي تستورد من الخارج برسم الترانسيت للدول الأجنبية دون أن تدخل مخازن الاستيداع أو المنطقة الحرة بل تفرغ فقط في انتظار شحنها الى وجهتها النهائية.

ثانياً - ترانزيت غير مباشر ويشمل البضائع التي تستورد من الخارج وتودع بمخازن الاستيداع أو المنطقة الحرة ثم يعاد شحنها الى الجهة التي يقرر أصحاب الشأن شحنها اليها. وهو أهم بكثير من الترانسيت المباشر.

ويتبين من تعريف تجارة الترانسيت بشقيها أن مصر تتمتع بموقع ملائم كل الملاءمة لهذا النوع من التجارة فهي تتوسط الشرق والغرب كما أنها نقطة اتصال ثلاث قارات (أوروبا وآسيا وإفريقيا) ببعضها.

وقد أنفردت مصر با كبر قسط من هذه التجارة عن باقي البلاد المجاورة لها لاستعداد موانئها وأعدادها لحركة التجارة الواسعة الطاق وما كسبته من مران تجارى فضلا عن رقى نظامها المصرفى. وكانت الاسكندرية تعتبر ثانى موانئ البحر الأبيض المتوسط بعد مرسيليا ولعلها أصبحت الأولى بعد الحرب وقد اتخذت اجراءات معينة لتحسين هذه الميناء ولانشاء منطقة حرة واسعة المساحة فيها مما سيزيد بلا شك من أهميتها.

وقد ازدهرت تجارة الترانسيت الى حد أن بلغ وزن البضائع التي وردت من ترانسيت مباشر وغير مباشر قبل الحرب أكثر من ١٨٤٢.٠٠٠ طن فى سنة ١٩٣٨ منها حوالى ١٧٠٥.٠٠٠ ترانسيت غير مباشر.

ولهذه الحركة فوائد جمة للقطر من نواحي الارباح التجارية وایجاد عمل لكثيرين من أهل البلاد فضلا عن وجود كميات كبيرة من البضائع فى

الموانى المضربة يمكن السحب منها للانتفاع بها في داخلية البلاد في أى وقت.
وأهم السلع التى تجلب عادة للتجارة العابرة هى السلع التى تنقل من الشرق
الى الغرب وبالعكس كالأصناف الغزل والمنسوجات القطنية والخيش والدقيق
والأرز والسكر والبن ومختلف أنواع التوابل ومنتجات المناطق الحارة
الأخرى.

ولما نشبت الحرب اضطرت الحكومة اضطرابا مراعاة لضمان تموين
البلاد وعدم تسرب بضائع الترانسيت الى الخارج حيث تباع بأثمان عالية في
حين أن تكون مصر في حاجة اليها أن تلجأ الى اخضاع هذه البضائع الى
نظام تراخيص التصدير سواء بسواء مثل البضائع الموجودة بداخلى البلاد
وذلك ماعدا الرسائل الواردة برسم دولة أجنبية معينة ومؤيدة بمسئدات
معتمدة دالة على وجود تعاقد بشأنها مع تجار معينين في تلك الدولة بتأويج
سابق لشحنها من ميناء التصدير مع فتح الاعتماد اللازم لها في بلد الاستيراد.
هذا فضلا عن أن ظروف الحرب قد عملت على انكماش حركة التبادل
التجارى الدولى انكماشاً ملحوظاً لانهماك العالم في الانتاج الحرفى ومن
ناحية ولصعوبة الشحن البحرى من ناحية أخرى .

وتمت هذه الملاحظات على ما ذكره في المجلد الأول من هذا
الكتاب الذى قد صدر في سنة ١٩١٤م تحت عنوان
البحر الأحمر والبحر المتوسط والبحر الأبيض المتوسط
والبحر الأسود والبحر المرمري.

وفى ما يلي بيان بحركة تجارة الترانسيت المصرية مقدرة بالاطن:

السنة	الترانسيت المباشر بالطن	الترانسيت غير المباشر بالطن
١٩٣٧	١٣٤,٦٤٠	١,٩٦٥,٣٩٩
١٩٣٨	١٣٧,٥٨٦	١,٧٠٤,٥٣٣
١٩٣٩	١٤٧,٦٤٨	١,٣١٨,٢٥٥
١٩٤٠	١٤٧,٥٦٧	٦٨٧,٣٩٥
١٩٤١	١١٥,٣٥٤	٣٧٩,١٧١
١٩٤٢	١٠٥,٠٥٥	٤٥٣,٢٨٩
١٩٤٣	١٢٧,١٣٥	٥٢٧,٢٤٨
١٩٤٤	٦٣,٢٦٠	٩٠٣,٦٢٢
١٩٤٥	٩٦,١٦٦	١,١٠٣,٦٥٨
١٩٤٦ (لغاية شهر اكتوبر)	٣٤,٠٤٧	١,٣٥٥,٥٦١

ويتبين من هذه الأرقام مدى ما كانت عليه تجارة الترانسيت من ازدهار قبل الحرب ودرجة انكماشها في أثنائها وسرعة العودة الى ضخامتها الأولى مجرد أن وضعت الحرب أوزارها.

الحركة التجارية بين مصر والسودان

تشمل مجلدات احصاءات التجارة الخارجية على فصل خاص لحركة التبادل التجاري بين مصر والسودان وينقسم الى شطرين رئيسين وهما البضائع الوافدة من السودان الى مصر والبضائع المرسلة من مصر الى السودان . ويلاحظ في هذا المقام عدم استعمال كلمتي « واردات » و « صادرات » لأن السودان ليس ببلد أجنبي ولا يفصله عن مصر حدود سياسية .

وقد بلغت قيمة البضائع الوافدة من السودان إلى مصر منذ سنة ١٩٣٧ (أي قبل الحرب) لغاية اكتوبر سنة ١٩٤٦ وهو آخر أحصاء نشر المبالغ الآتية :

السنة	قيمة البضائع الوافدة من السودان بالجمية المصرية
١٩٣٧	٨١٩,٢٥٨
١٩٣٨	٨١٨,٠٥٠
١٩٣٩	٦١٩,١٢٥
١٩٤٠	٨٦٢,٤٨٩
١٩٤١	١,٢٣٤,٧٤٤
١٩٤٢	١,٩٧٤,٤٤١
١٩٤٣	١,٨١٤,١٤٠
١٩٤٤	٢,٥٩٩,٠١٤
١٩٤٥	٢,٦٢٩,٥٨٢
١٩٤٦ (لغاية شهرا أكتوبر)	١,٨٥٥,١٩٢

ويتبين من هذه الأرقام ان مشتريات مصر من السودان قد زادت زيادة كبيرة من جراء ظروف الحرب أما أصناف السلع التي جلبت من السودان فهي

المواشى والأغنام والعاج والفاصوليا واللوبياء الناشفة والحمص والبلح في عبوات والبن غير المحمص والبذور الزيتية بما فيها بذرة القطن والجلود الخام والمدبوغة والصمغ العربى .

أما قيمة البضائع المرسلة من مصر إلى السودان في نفس المدة المذكورة فكانت كما يلي :

السنة	قيمة البضائع المرسلة من مصر بالجنيه المصرى
١٩٣٧	١,٠٣١,٠٥٦
١٩٣٨	١,٠٨,٨٠٥
١٩٣٩	١,١٥٧,٤٤٩
١٩٤٠	١,٦٧٧,٩٤٥
١٩٤١	٢,١٣٧,٧٩٣
١٩٤٢	٢,٤٨٩,٧٢١
١٩٤٣	٣,٣٩٨,٨٥٥
١٩٤٤	١,٨٥٨,٢٦٨
١٩٤٥	١,٤٧٤,٧٦٩
١٩٤٦ (لغاية شهر أكتوبر)	١,٣٦٥,١٤١

كذلك الحال فيما يختص بقيمة البضائع المرسلة الى السودان فقد زادت أثناء سنى الحرب زيادة كبيرة حتى وصلت في سنة ١٩٤٣ ما يقرب من ثلاثة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب .

أما أهم البضائع التى أرسلت الى السودان فهي الآقشة القطنية والحبر الطبيعى والصناعى والأرز والموالح وزيت الطعام واللبدة والحلوى (المستحضرات السكرية) والسجائر والاسمنت والمنتجات الكيماوية والاقربازينية ومواد الصباغة والديباغة وأقلام الكتابة والألوان والمواد العطرية والأحذية ومصنوعات الزجاج والمعادن ومصنوعاتها .

كيفية قراءة وبحث احصاءات التجارة الخارجية

تصدر مصلحة عموم الاحصاء والتعداد نشرات شهرية وأخرى سنوية عن حركة التجارة الخارجية طبقا للبيانات التي تبلغها أياها مصلحة عموم الجمارك وتشمل هذه الاحصاءات الصادرات والواردات وتجارة ترانزيت (أى التجارة العابرة) ثم الحركة التجارية بين مصر والسودان .

وتشمل المجلدات الشهرية جميع هذه الاحصاءات عن الشهر الذى تصدر عنه وكذلك عن المدة من أول يناير حتى نهاية هذا الشهر فمثلا آخر اشرة شهرية صدرت لغاية اعداد هذه المحاضرات هى عن شهر اكتوبر سنة ١٩٤٦ وهى تشمل احصاءات الصادر والوارد والترانزيت والحركة التجارية بين مصر والسودان عن شهر اكتوبر سنة ١٩٤٦ وكذلك عن المدة من أول يناير لغاية آخر اكتوبر من السنة المذكورة أما النشرات السنوية فتصدرها احصاءات السنة بأكملها من يناير الى ديسمبر مقارنة بالسنة التى قبلها وكذلك عن حركة التجارة بين مصر وبين كل بلد على حدة كالحركة التجارية بين مصر والمملكة المتحدة ثم بين مصر والولايات المتحدة وهكذا .

وتدرج جميع الاحصاءات المذكورة من صادرات وواردات وغيرها طبقا لتبويب موحد .

وهذا التبويب يُقسم مختلف البضائع الى ٢١ قسما وكل قسم منها ينقسم الى عدة فصول تشمل على مجموعة متجانسة من السلع وتبلغ مجموع فصول الواحد والعشرين قسما ٨٦ فصلا .

فالقسم الأول يشمل على مجموعة الحيوانات الحية وباقي حاصلات المملكة الحيوانية وينقسم الى خمسة فصول الأول منها الحيوانات الحية والثانى للحوم والثالث للأشماك وذوات القشور والحيوانات الرخوة والرابع

الألبان ومنتجاتها والبيض وعسل النحل والخامس للمواد الأولية ومنتجات أخرى من أصل حيواني .

والقسم الثاني ويشتمل على حاصلات المملكة النامية وينقسم الى تسعة فصول من فصل ٦ الى فصل ١٤ وتشتمل هذه الفصول التسعة على النباتات الحية والازهار والخضر والعلف والتمواكه والغلال ومنتجات المطاحن وشمر البيرة والنشا والحبوب الزيتية والنباتات الطبية ونباتات الصناعة والمواد الأولية للصباغة والديباغة والاصماغ وغيرها من المواد الأولية النباتية الاصلى .

والقسم الثالث يختص بالمواد الدهنية والشحوم والزيوت والشموع والشحوم الغذائية ويشتمل هذا القسم على فصل واحد وهو الخامس عشر . أما القسم الرابع فيشتمل على منتجات صناعات الاغذية ويمتوى على ٩ فصول من الفصل ١٦ الى الفصل ٢٤ ويتضمن مستحضرات اللحوم والأسماك والمصنوعات السكرية والككاو ومستحضراته ومستحضرات أساسها الدقيق أو نشاء الجذور وغيرها والمشروبات الكحولية والخل والاذن . والقسم الخامس يشتمل على الحاصلات المعدنية من أتربة وأحجار وجير وأسمنت ومن خامات المعادن والوقود للمدنى والزيوت المعدنية ومنتجاتها ويشتمل على ثلاثة فصول .

والقسم السادس ويشتمل على المنتجات الكيميائية ولاقربازنية والالوان والورنيش والعمطور والصابون والغراء والجليالين والمنقعات والاسمدة وينقسم الى ثمانية فصول من الفصل ٢٨ الى الفصل ٣٥ .

والقسم السابع ويتناول الجلود والفراء ومصنوعاتها ويشتمل على ثلاثة فصول من فصل ٣٦ الى ٣٨ .

والقسم الثامن ويتناول المطاط ومصنوعاته ويشتمل على فصل واحد وهو الفصل رقم ٣٩ .

والقسم التاسع ويشتمل على الأخشاب والفلين ومصنوعاتها وكذلك مصنوعات من مواد التصفير كالقش والسمار وغيرها من مواد التصفير النباتية ويتكون هذا القسم من ثلاثة فصول من رقم ٤٣ إلى ٤٥ .

القسم العاشر ويشتمل على المواد المستعملة في صناعة الورق ومختلف أنواع الورق من كرتون وورق لف وورق عادى للكتابة وغيره .

والقسم الحادى عشر ويشتمل على مواد النسيج ومصنوعاتها مثل الحرير الطبيعي والصناعي والأصواف والقطن والكتان والقنب والجوت ومختلف أنواع الغزل والمنسوجات المصنوعة من هذه المواد وينقسم هذا القسم إلى ثمانية فصول من الفصل ٤٦ إلى ٥٣ .

والقسم الثانى عشر ويشتمل على أنواع الاحذية والبرانيط ومفلات المطر والشامى ويحتوى على أربعة فصول من رقم ٥٤ إلى ٥٧ .

والقسم الثالث عشر ويتماق بمصنوعات الاحجار والمواد المعدنية مثل الخزف والزجاج بمختلف أنواعها وأصنافها ويحتوى على ثلاثة فصول من فصل رقم ٥٨ الى ٦٠ .

القسم الرابع عشر ويتناول المعادن الثمينة والآلى والاحجار الكريمة والمنقود ويشتمل على الفصل ٦١ و ٦٢ .

القسم الخامس عشر ويتناول المعادن العادية ومصنوعاتها من حديد وظهر وصلب ومحاس ونيكل والومنيوم ورصاص ووزك وقصدير وآلات القاطعة ويشتمل على الفصول من رقم ٦٣ الى رقم ٧١ .

القسم السادس عشر ويتناول الآلات والاجهزة وكذلك الادوات الكهربائية من ارجل وآلات واجهزة آلية وأجزؤها والآلات والاجهزة الكهربائية ويشتمل على الفصلين ٧٢ و ٧٣ .

القسم السابع عشر ويختص بوسائل النقل من عربات سكك حديدية وترام ومن سيارات وموتوسيكلات ودراجات وعربات ومائرات وسفن بمختلف أنواعها . ويشمل الفصول من ٧٤ الى ٧٦ .

والقسم الثامن عشر ويحتوى على الآلات والاجهزة العلمية والحاسبة
والساعات وآلات الموسيقى ويشتمل على الفصول من ٧٧ الى ٧٩ .

والقسم التاسع عشر ويختص بالأسلحة والذخائر ويشمل الفصاين
٨٠ و ٨١ .

والقسم العشرين ويشتمل على البضائع والمنتجات التي لم يشتمل عليها
أى موضع آخر مثل العاج ودرقة السلحفاة والصدف والكهرمان الخ
ومصنوعات من قصب ريش الطيور ومصنوعات العظم ولعب الأطفال
وأدوات الرياضة البدنية والأقلام وأدوات التدخين وغيرها ويشتمل على
الفصول من ٨٢ الى ٨٥ .

والقسم الحادى والعشرين وهو الأخير ويختص بالتحف الفنية ويشمل
الفصل ٨٦ .

وكل فصل من هذه الفصول ينقسم الى بنود تفصيلية فنلا الفصل الأول من
القسم الأول الخاص بالحيوانات الحية ينقسم الى ثمانية بنود تتناول مختلف
أنواع الحيوانات الحية من خيول وبقر وضأن وماعز وغيرها ومن الطيور
المختلفة وهكذا فى كل فصل .

وبذلك يشتمل تبويب احصاءات التجارة الخارجية على ٣١ قسم منقسمة
الى ٨٦ فصل وهذه مفردة الى ٨٩٧ بند .

ويبين لكم من هذا الاستعراض أن احصاءات التجارة الخارجية موزعة
الى فئات منطقية متجانسة تشمل جميع انواع السلع المعروفة وكلما استجد
شئ فى عالم الاكتشافات أو الاختراعات الجديدة وضع تحت البند الذى
يتلائم معه وإلا عمل له بند جديد وآخر الأمثال لذلك هو مادة النيلون .

وبكل نشرة من نشرات احصاءات التجارة الخارجية دليل هادى بأسماء
جميع الاصناف وأمام كل صنف رقم البند . فمثلا اذا أردنا معرفة الوارد
أو الصادر من الاسمنت تعين البحث تحت حرف ا ونجد صنف الاسمنت
وأمامه رقم البند وهو ١٨٧ وبالرجوع الى هذا البند فى جداول الاستيراد

تجد كمية وقيمة ما استورد منه وفي جداول الصادرات تجد قيمة وكمية المصدر منه وهكذا .

سبق القول بأن مصلحة عموم الاحصاء والتعداد تقوم بمهمة نشر احصاءات التجارة الخارجية على أساس البيانات التي تصلها من مصلحة عموم الجمارك والمصلحة الأخيرة تحصل الرسوم الجمركية على أساس فئات التعريفات الجمركية القانونية سواء بواقع مبالغ معين عن كل وحدة من الوزن أو العدد (أى رسوم نوعية) أو مبالغ معين في المائة من قيمة البضائع (أى رسوم قيمية) طبقاً لمجلد تعريفات الرسوم الجمركية وهذا المجلد مقسم الى نفس الأقسام والفصول والبنود السابق شرحها وكل صفحة من هذا المجلد مقسمة الى اربعة أعمدة الأول رقم النند والثاني بيان صنف السلعة والثالث وحدة التحصيل (سواء الوزن أو العدد أو القيمة) والرابع قيمة الرسم بالمليم والجنيه .

والبيانات التي تبلغها مصلحة الجمارك الى مصلحة عموم الاحصاء لاعداد نشرات التجارة الخارجية الشهرية والسنوية تكون على أساس تبويب الاقسام الاحدى والعشرين والفصول الستة والثمانين والبنود اثمانمائة والسبعة والتسعين السابق شرحها .

على أن هناك بعض ايضاحات أود لفت نظركم إليها وهي الطريقة التي تتبعها مصلحة الجمارك في احتساب قيم البضائع وكميتها لتحصيل الرسوم الجمركية المستحقة عليها فقيمة البضائع الواردة من الخارج إلى القطار المصري تخسب سيف (C. I. F.) ^(١) أى قيمة البضاعة في محل الارسل مضافاً إليها تكاليف النقل والتأمين من ذلك المحل الى الحدود المصرية بعد تحويل العملات الأجنبية إلى العملة المصرية بسعر المبادلة يوم التخليص عليها ولا تدخل فيها الضريبة الجمركية .

(١) اختصار Cost-Insurance-Freight

أما قيمة الصادرات من مصر الى الخارج فهي قوب (F.O.P.)^(١) قيمة البضاعة خالصة المصاريف المراكب أو للسكة الحديد أو لعربة النقل عند حدود المملكة المصرية مضافا اليها الضريبة الجمركية .

وتحدد القيمة في الحالتين طبقا لما يقرره الموردون والمصدرون من بيانات بشهادات الاجراءات الجمركية بعد مراجعتها بعرفة مسمى الجمارك .

أما عن المقادير ووحدات القياس فتبين مقادير البضاعة بالورق القائم أو الصافي وقد جملت كلها من أول سنة ١٩٤٤ بالكيلوجرام لسهولة المقارنة فتجد في احصاءات التجارة الخارجية تحت عنوان وحدة المقدار ك . ق . ومعناها كيلوجرام قائم أو ك . ص . ومعناها كيلوجرام صافي والمقصود بالوزن الصافي وزن البضاعة وزناً قائماً مطروحاً منه وزن العبوة القانونية كذلك تبين مقادير بعض البضائع بوحدات الطول والمساحة والسعة الخ حسب طبيعتها فمثلاً الخمر بالتر والنقاب (الكبريت) بالجروسة .

وبقصد بعبارة صادرات المنتجات والمصنوعات المصرية جميع الحاصلات والبضائع الناتجة في المملكة المصرية وكذلك جميع البضائع الأجنبية التي أدخلت عليها صناعة مصرية مما أوجب تغيير شكلها أو زيادة قيمتها .

أما عبارة صادرات البضائع الواردة (أو إعادة التصدير) فتشمل جميع البضائع التي وردت بقصد الاستعمال الداخلي ثم صدرت بعد ذلك بدونه اجراء أي تحويل فيها أو تصليح أو تسكلة .

(١) اختصار Free-on-Board .



382:M99tA:c.1

ميخائيل، صالح

تجارة مصر الخارجية

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01023993

American University of Beirut



382
M99tA

General Library

382
M99tA